

مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها

د. عبد الفتاح الحموز *

جامعة مؤتة

Abstract

Arabic language aims at clarifying the contextualization of the meaning. It abandons obscurity and symbolism inspite of the particular textual ambiguities that might be found in this research:

- 1) The morphological agent disappearance .
- 2) The verbal grammatical agent disappearance .
- 3) Mistaken pause and embarking on .
- 4) The omitted parts of particular linguistics structures and the like that might conforont the reader in this research.

Fianlly I was able to clarify the ambiguities of these contexts in various means.

ملخص

اللغة العربية لغة التفاهم والتخاطب؛ لأن إيضاح المعنى غايتها القصوى، فهي تهجر التعمية والالغاز على الرغم مما في هذا البحث من مواضع يمكن أن تعد مليسة، ولعل أهمها ما يلي:

- (١) ما يعود إلى البناء الصرفي في كثير من الصيغ.
- (٢) ما يعود إلى اختفاء قرينة الاعراب اللفظية.
- (٣) ما يعود إلى الوقف والابتداء غير الصحيحين.
- (٤) ما يعود إلى ما حذف من بعض التراكيب اللغوية.

وغير ذلك مما يطالع القارئ في هذا البحث.

واستطعت في هذا البحث تحقيق أمن لبس هذه المواضع بوسائل مختلفة.

العربية بالفاظها وتراكيبها المختلفة تهتم اهتماماً بالغاً بإيصال المعنى المراد بوضوح وجلاء تامين، لا تشوبهما شائبة من شوائب اللبس أو الغموض، ولقد شرفها الله — سبحانه وتعالى — بأن تكون لغة قرآنه الكريم: «وهذا لسان عربي مبين» (١)، «بلسان عربي مبين» (٢)، «فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون» (٣). فهي تهجر

* استاذ مساعد، دائرة العلوم الانسانية، دكتوراه نحو وصرف وعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

(١) النحل: ١٠٣ (٢) الشعراء: ٩٥ (٣) الدخان: ٥٨

التعمية واللبس في الغالب ؛ لأنَّهما ليسا من سماتها ؛ لأنَّ اللغة المُلبَّسة لا تصلح أن تكون وسيلةً للتفاهم والتخاطب ؛ ولذلك يُطالِعُنا أجدادُنا القدماء في مختلف الفنون بحدِّ المصطلحاتِ حدوداً دقيقةً ، ليرأى مرادُّها بوضوح وجلاءٍ ، والقولُ نفسُهُ في مظانِّ اللغة التي تَجَمَّع في ثناياها الألفاظُ العربيَّة ومعاينها المختلفة ليسهِّل التفاهم والتخاطبُ . ويطالِعُنا بعضُ علماء اللغة بإنكار الترادُّف في العربيَّة ، للفروق الدقيقة بين ما يُمكن أن يُعدَّ مترادِّفاً^(٤) .

ولعلَّ ما يُعزِّز أنَّ العربيَّة تهجُرُ اللبس والغموض أن حدَّ البلاغة يكمنُ في إصابة المعنى وقصدِ الحجة^(٥) ، وأنَّ فصاحة الكلام تعود إلى وضوح معناه . وتألَّف كلماته ، وهجر التعقيد^(٦) ، والتعقيدُ هو أن لا يكونَ الكلامُ ظاهرَ الدلالة على المراد به ، ويكونُ في اللفظ والمعنى .

و يرى ابنُ هشام الأنصاري^(٧) أنَّ من الجهات التي تدخلُ على المُعرب أن يُراعي ما يقتضيه ظاهرُ الصناعة ولا يراعى المعنى ، وأنَّ يراعي معنى صحيحاً ولا ينظر في صحَّة الصناعة .

و يطالِعُنا النحاة في تأليف النحو واللغة بالمعاني المختلفة لكل حرفٍ من حروف العربية ، في التراكيب المختلفة ؛ لئلاَّ يلبسَ المعنى أو يغمُضَ ، ف (إلاَّ) في قولهم : إمَّا أن تكلمُنِي وإلاَّ فاذهبْ — بمعنى (إمَّا) ، وفي قولنا : هذا درهمٌ إلاَّ قيراطاً — بمعنى أَسْتَتْنِي ،

(٤) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، المذهب المسلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الأول، ١٩٨٦ م: ٢٢ — ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١)، الزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، م: ٢، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، القاهرة — دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه: ٤١٠/١ .

(٥) انظر فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص، القاهرة — مطبعة عيسى البابي الحلبي: ١٢٨/١ .

(٦) انظر الخطيب القزويني (ت: ٧٣٩ هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت — دار الكتاب اللبناني، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م: ٧٥ —

(٧) انظر: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، مراجعة سعيد الأفغاني، بيروت — دار الفكر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ م، ٦٨٤ — ٦٩٨ .

وفي قولنا : هذا درهمٌ إلا قيراط — بمعنى (غير) ، وفي قوله تعالى : « لئلاَّ يكون للناس حُجَّةٌ عليكم إلاَّ الذين ظلموا » (٨) — بمعنى الواو الناسقة (٩) .

والحذف لا يصحُّ إلا بدليلٍ على المحذوف لئلاَّ يلبسَ الكلام و يغمضَ ، ولذلك يفتتح ابنُ هشامٍ الأنصاري شروطَ الحذف الثمانية بوجود دليلٍ حاليٍّ أو مقاليٍّ على المحذوف ليكونَ المعنى بيّناً واضحاً (١٠) ؛ ولذلك لم تلحقْ تاءُ التأنيث أوصافَ الإناث التي لا يوجد للذكور مثلها نحو : حائض ، طامث ، مُرضع ، كاعِب ، ناهِد ؛ لأنَّ المعنى بيّنٌ من غيرها . والقولُ نفسُهُ في كون حذف الخافض مع المصادر المؤولة من (أَنْ) أو (أَنَّ) وما في حيزها — قياسياً (١١) إذا لم يلبس المعنى ، أمّا حذفه في مثل : رَغِبْتُ أَنْ تفعلَ — فلا يصحُّ لالتباس المعنى ؛ لأنَّه يصحُّ أَنْ يكونَ التقدير : رَغِبْتُ عَنْ أَنْ تفعلَ ، وفي أَنْ تفعلَ (١٢) .

واستعمالُ الضمائر في العربية للإيجاز وأمنِ اللبس (١٣) ، وإضافة اسمِ الفاعل المتعدّي إلى المفعول جائزٌ ، وإلى الفاعل ممتنعة ؛ لأنَّها تفضي إلى اللبس (١٤) . وقول العرب : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسَرَ الزجاجُ الحجرَ ، وأضرابهما — جائزٌ على الرغم من أَنَّ الضمَّة والفتحة علامتي الإعراب يدلّان على معنًى مغايرٍ لما تُعرَفُ عليه . و (لا) النافية يؤتى بـ (ما) بدلا منها إذا خيف التباسها بـ (لا) الناهية (١٥) . وَ يوضع المثني موضعَ المفرد إذا أُمنِ اللبسُ ، نحو لَبَيْكَ وسعديك وأضرابهما . وَتُخَفَّفُ (إِنَّ) المثقلة على أَنْ يؤتى باللام الفارقة في خبرها لئلا تلتبس بـ (إِنَّ) النافية . وصلةُ الموصول لا يصحُّ حذفها في الغالب ؛ لأنها تُزيلُ ما في

(٨) البقرة : ١٥٠

(٩) انظر جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١) ، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة — مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥ م : ١٩/٣ .

(١٠) انظر ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب : ٧٨٦ —

(١١) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم ، الرياض — مكتبة الرشد ، ١٩٨٤ م — ١٤٠٤ هـ :

— ٧٠٥ —

(١٢) انظر ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب : ٧٨٨ .

(١٣) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ٢٧٠/١ —

(١٤) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ٢٧٠/١ —

(١٥) انظر د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ، ١٨٩ —

الموصول من لبس وغموض . والفاعل لا يصح حذفه في الغالب ؛ لأنَّ حذفه مُلبسٌ ، أمَّا حذف الخبر فليس كذلك ، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي تعزُّز أنَّ العربية لَيْسَتْ مُلبَّسةً وَلَسْنَا نُنْكِرُ أنَّ فيها بعض الألفاظ أو التراكيب الملبسة يتحقَّق أمن لبسها بتضافر كثير من القرائن .

و يرى الدكتور تمام حسان أنَّ قرائن كثيرة تجتمع متضافرة لتحقيق أمن اللبس في العربية ، ومنها :

(١) القرائن العقلية ، وهي : القرينة العهدية الذهنية ، والقرينة المنطقية .

(٢) قرائن التعليق ، وهي : المقالة والحال .

والمقالة قرينتان : معنوية ولفظية ، والمعنوية هي : الإسناد ، والتخصيص ، والنسبة ، والتبعية ، والمخالفة . أما اللفظية فهي : الإعراب ، والرتبة ، والصيغة ، والمطابقة ، والربط ، والأداة ، والتنغيم (*) .

ولعلَّ تضافر كثير من هذه القرائن يبدو بيننا في قولنا ، ضربَ الرجلُ العادلُ عمراً ، فقرينة الإسناد المعنوية تكمن في الفعل وفاعله ، وقرينة التعدية المعنوية تكمن في (عمرا) المفعول به ، أمَّا القرائن اللفظية فهي : الصيغة من حيث الفعل أو الاسم ، والمشتقُّ أو الجامدُ ، والعهدية الذهنية (حرف التعريف) ، والرتبة من حيث تقديم الفعل على الفاعل ، والفاعِل على المفعول ، والتبعية من حيث كون الرجل موصوفاً ، والإعرابية ، والمطابقة من حيث تذكير الفعل أو تأنيثه مع فاعله ، أو مطابقة الخبر للمبتدأ تأنيثاً وتذكيراً ، وإفراداً وتشنيئاً وجمعاً ، والتنغيم من حيث كون الجملة إخباراً أو استخباراً أو تعجباً ، وغير ذلك من القرائن المختلفة التي تتضافر لتحقيق أمن اللبس في التركيب اللغوي العربي . أمَّا القرائن الحالية والمقالة فتشيعان في المحذوفات المختلفة .

(*) انظر د . تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة : ١٨٩ —

ومما يُعزّز أنّ العربية تهجر اللبس والغموض أنّ للألغاز مظانّ خاصّة بها ؛ لأنّ كثيراً منها يقوم على الإلباس في الرسم الإملائي ، أو التشابه في الرسم بين لفظتين ، أو التقديم والتأخير ، وهي مسألة سنوضحها فيما بعد .

ومؤلّفات النحو واللغة لا تخلو من الإشارة إلى اللبس وأمنه في كثير من المواضع ، ولم يطالغني أحدٌ أفرد هذه المسألة مكان خاصاً إلاّ الزركشي الذي أفرد لها باباً (إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهّم أنّه غير المراد) في مصنّفه (البرهان في علوم القرآن) (١٦) ، ولكنّ هذا الباب يدور في فلك وضع الظاهر موضع المضمّر ، والسيوطي الذي أفرد لها مكاناً (اللبس محذور) في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) (١٧) ، ولكنّه اكتفى فيه بتدوين أقوال بعض النحاة في إزالة اللبس من بعض مسائل النحو واللغة .

أما المحدثون فتناشوا هذه المسألة تماماً إلاّ ما طالعنا به الدكتور تمام حسن من حديث عامٍّ من حيث تحقيق أمن اللبس بالقرائن المختلفة . ولعلّ هذا التناسي والإغفال هما اللذان دفعاني إلى هذا البحث ؛ ولذلك رأيت أن أدوّن أهم ما يلبس في العربية وأمن لبسه . ورأيت أنّ أهم مواضع اللبس في العربية تكمن فيما يلي :

- (١) الرسم الإملائي .
- (٢) التقديم والتأخير والفصل بين العامل والمعمول .
- (٣) البناء الصرفي .
- (٤) الضبط الإعرابي .
- (٥) الوقف والابتداء .
- (٦) الإدغام والفك .
- (٧) التقاء الساكنين .
- (٨) عود الضمير على من هو له .
- (٩) الحذف .
- (١٠) مسائل أخرى متفرقة .
- (١١) النبر والتنغيم .
- (١٢) الألغاز والأحاجي .

(١٦) انظر بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، ج : ٤ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة - عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م : ٤٨٨/٢ - ٤٩٠ .

(١٧) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ١/ ٢٧٠ -

(١) الرسم الإملائي :

لعلَّ اللبسَ وأمنه يدوان بينين في كثير من الألفاظ التي يُغَايِرُ لفظها رَسَمَها ، أو تلك التي أُخِذَ فيها الرسمُ عُمْدَةً في التمييز بينها وبين غيرها .

ومن النوع الثاني (حاشا) التي تأتي اسما أو اسم فعل أو فعلا أو حرف خفض في العربية (١٨) ، وذهب ابنُ درستويه (١٩) إلى أنَّ الألف فيها ليست لازمةً كلزوم الألف في (كِلا) و (كِلتا) ، والقياسُ عنده أنَّ تُكْتَبَ بالياء المُهمَّلة ؛ لئلاَّ تلتبس الحرفية بالفعلية ، فالفعلية لا بُدَّ من كتبها بالياء . وذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنَّها (٢٠) اسمٌ على الصحيح ؛ ولذلك تُكْتَبُ بالياء (٢١) .

ويظهر لي أنَّه لا ضرورةً إلى هذه المُغايرة في الرسم ؛ لأنَّ الفعلية أو الحرفية أو الاسمية تعرف من السياق ، ولا بُدَّ أنَّ نُخْضِعَ لذلك أيضا حملا على ما مضى بعض الألفاظ الأخرى نحو (عدا) و (خلا) ، و (إلى) و (على) حرفين واسمين في بعض الاستعمالات .

ومن ذلك ما انتهى من الصفات التي تزيد على ثلاثة أحرف بألف قبلها ياء نحو (٢٢) : رِيَّا ، وُعُلَيَّا ، وُدُنْيَا وَأَضْرَابُهَا ، فالمعروف في هذه الصفات أنَّ تُرْسَمَ بِألف ، أمَّا إذا سُمِّيَ بها فبِياء مُهمَّلةٍ ، واستثنيتُ من هذه المسألة ما كان من باب (عطايا) و (هدايا) وأضربهما ؛ لأنَّها ليست صفات . والقول نفْسُه في هذه المسألة كالقول في سابقتها من حيثُ إنَّه لا ضرورة إلى المُغايرة ؛ لأنَّ قرينة التكلُّم أو القرينة الذهنية أو اللفظية تُغْنِي عن ذلك على الرغم من أنَّ قرينة الرسم الإملائي أوضح وأظهر .

(١٨) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحُمُوز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٣١٦ -

(١٩) انظر عبد الله بن درستويه (ت : ٣٤٧هـ) ، كتاب الكتاب ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وزميله ، الكويت - دار الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧م : ٤٥ .

(٢٠) انظر عبد السلام هارون ، قواعد الإملاء ، الكويت - مكتبة الأمل ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٧م : ٢٤ - ٢٥ .

(٢١) انظر : مصطفى عناني ، نتيجة الإملاء وقواعد التقييم ، القاهرة - مطبعة حجازي ، الطبعة الخامسة ، ١٩٣٧م : ١٧ - ١٨ ، د. عبد اللطيف الخطيب ، أصول الإملاء ، الكويت مكتبة الفلاح ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م : ٧٥ -

(٢٢) انظر : د. عبد اللطيف الخطيب ، أصول الإملاء : ٧٤ ، عبد السلام هارون ، قواعد الإملاء : ٢٥ ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، صيدا - المكتبة المصرية ، الطبعة الخامسة عشرة ، ١٩٧٢م : ١٦١/٢ ، أحمد بن الجعال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي ، شرح الفاكهي على القطر ، القاهرة - مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١م :

ولعلَّ لرسم الأسماء المقصورة التي تزيد على ثلاثة أحرف بالياء المهملة عذراً لثلاً تلبس بالأسماء المنصوبة المنونة نحو ذكرى وبُشرى، إذ لو كُتِبَتْ بألفٍ لالتبساً بـ (ذِكْراً) و (بِشْراً) المنصوبين المنوتين، ولَسْنَا مع مَنْ يدعو إلى وَضْعِ فتحتين فوق أَلِفِ التنوين للفرقة بين ما مرَّ (٢٣)؛ لأنَّ كثيراً من الكتاب يهملون الضبط، على الرغم من أنَّه قد يُصار إلى الحركات في بعض المسائل؛ لأنَّها أقلُّ تكلفاً وأكثر وضوحاً.

ومن ذلك وجوب رسم أَلِفِ التثنية في مثل: قرأ، يقرآن؛ لأنَّ حذفها يلبسها بالمسند إلى المفرد (قَرَأَ)، و (لَمْ يَقْرَأْ) المُسند إلى نون النسوة (٢٤). ولعلَّ القرينة اللفظية والسياق يُغنيان عن هذا اللبس عند مَنْ يُثَقِّنون قواعد العربية، أمَّا غيرهم فلا بُدَّ لهم من رسمها فيما مرَّ وأضرابه.

ومنه يحى علماً للفرق بينه وبين (يحيا) فعلاً، وبذلك يكون قد خالف نظائره كما مرَّ؛ لأنه علَّم مشهوراً يكثر استعماله، وقيل إنَّه شاذُّ، فلا يُقاس عليه، ولكنَّ هذا اللبس يُمكن إزالته بما يُفهم من التركيب اللغوي للجملة، أو بالقرينة المقاميَّة (٢٥).

ومن ذلك زيادة حرفٍ على كلمةٍ لثلاً تلبس، ومنها زيادة الألف بعد واو الجماعة في الأمر والماضي المسندين إليها، والمضارع المُسند إليها، نحو: قالوا، قولوا، لم يقولوا، ولم يُلْحَقْ بعضُ البصريين الألف بالمضارع المشار إليه، وهذه الزيادة أسبابٌ منها:

(١) أنَّها زيدت لأنَّ فصل صوت المد بالواو ينتهي إلى مخرج الألف، وهو قول الخليل ابن أحمد.

(٢٣) انظر أعضاء لجنة مشروع تيسير الإملاء في جمع اللغة العربية بالقاهرة، مشروع تيسير الإملاء، مجلة جمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: ٨، ١٩٥٥، ١٠٥.

(٢٤) رضي الدين بن الحسن الاسترأبادي (ت: ٦٨٦ هـ)، شرح الشافية، ومعه شرح شواهد لعبد القاهر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت - دار الكتب العلمية: ٣/٣٢٤، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١٥٢/٢ -، عبد السلام هارون، قواعد الإملاء: ١٣ - ١٤، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الإملاء: ٥٢.

(٢٥) انظر: ابن درستويه، كتاب الكتاب: ٤٥، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤ هـ)، المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية: ٦٩ - ٧٠، أصول الإملاء: ٧٤.

(٢) أَنَّهَا زِيدَتْ للفصل بين الضمير المتصل والضمير المنفصل في مثل قولنا : ضربوا هم ، على أَنَّ الضمير المنفصل توكيدٌ للمتصل ، ولم تلحق الضمير في قولنا : ضَرَبُوا هم ؛ لأنَّه في موضع نصب .

(٣) أَنَّهَا زِيدَتْ للفصل بها بين واو الجمع وواو النسق ، نحو: كفروا و (وردوا) . و (وجاءوا) ، ولذلك لم تُلحَق بواو الجمع المتصلة بالحرف الذي قبلها ، نحو: ضربوا ؛ لأمن اللبس ، والقولُ نفسه في الفعل المسند إلى المفرد ، نحو: يدعو؛ لأنَّ في الاتصال أمناً لللبس .

(٤) أَنَّهَا زِيدَتْ للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة ، وهو مذهب الفراء .

(٥) أَنَّهَا زِيدَتْ للفرق بين الاسم والفعل (٢٦) .

و يتراءى لي أَنَّ ما مرَّ من أسباب ليست كافيةً لتعزيز ادعاء زيادة هذه الألف الفاصلة ؛ لأنَّ في زيادتها إحداثاً للبس مع مثل : دَعَوْا وَغَزَوْا ، وَلَمْ يَدْعُوا ، وَلَمْ يَغْزُوا ؛ لأنَّ جمهور الكتَّاب يُهْمِلُونَ الضبطين الصرفي والنحوي ، ولعلَّ هذا اللبس المزعوم يُتَخَلَّصُ منه بترك فرجة بين كلمة وأخرى ، وأنَّ الناس يسمعون أكثر ممَّا يقرؤون ، ولعلَّ ما يُعَزَّزُ ما أذهب إليه أَنَّ لجنة تحرير مجلة (عالم الغد) دعت إلى عدم زيادتها لبعض التيسير في الطبع والقراءة والكتابة (٢٧) ، وأنكر هذه الدعوة عبد الكريم الدجيلي (٢٨) .

ومنها زيادة الواو بعد راء (عمرو) علماً غير مضاف ، غير مصغَّر ، غير مُقْتَرَنٍ بـ (أل) ، غير منسوب ، وليس منصوباً أو قافية بيت — للفرق بينه وبين عُمَرَ المنوع من

(٢٦) انظر: جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١م) ، مع المواع ، م : ٧ ، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم (الجزء الأول بالاشتراك مع الأستاذ عبد السلام هارون) ، الكويت — البحوث العلميَّة ، ١٣٩٥ هـ : ٣٢٤/٦ — ٣٢٥ .

(٢٧) انظر مجلة عالم الغد ، العدد الثامن ، ١٩٩٥م .
انظر التفصيل في هذه المسألة : د . عبد الجبار جعفر القزَّاز ، الدراسات اللغويَّة في العراق ، بغداد — دار الرشيد ، ١٩٨١م ، سلسلة دراسات (٢٦٦) : ٢٠٠ —

(٢٨) انظر : وجوب الألف الفارقة بعد واو الجماعة ، عبد الكريم الدجيلي ، مجلة عالم الغد ، العدد العاشر ، ١٩٩٥م : ٨٨ — ٩٠ .

الصرف (٢٩) ، ولعلّ هذه الزيادة ليست ضرورية ؛ لأنّ الناس يسمعون أكثر ممّا يقرأون ، ويمكن أن يستعاض عنها إن كان لا بُدّ منها بإسكان ميم (عمرو) ؛ لأنّ ذلك أخفّ على الكاتب لكثرة استعمال العرب كتباً ولفظاً لهذا العلم إذا لم تكن قرينه الصرف أو عَدَمِهِ كافيةً لتحقيق أمن اللبس .

ومنها زيادة الواو في (أولي) و (أولو) الملحق بجمع المذكر السالم للفرق بين (أولي) و (إلى) الجارّة ، أمّا (أولو) المرفوعة فمحمولة في هذه المسألة على المنصوبة (٣٠) ، والقول نفسه في (أولات) من حيث كونها من باب حَمَلِ المؤنث على المذكر . ولست أرى ضرورة لمثل هذه الزيادة ؛ لأنّ الياء يجب إعجامها في الكتب أو الطبع ، وهو أظهر من ادّعاء زيادة الواو لأمن اللبس في هذه المسألة .

ومنها زيادتها في (أولئك) و (أولى) اسم الإشارة المقصور ، على أنّها زيدت في الأول للفرق بينه وبين (إليك) وبخاصة أنّ (إلى) قد تُستعمل اسماً في العربية (٣١) ، ولست أرى أيضاً ضرورة إلى مثل هذه الزيارة ؛ لأنّ الناس سماعهم أكثر من قراءتهم ؛ ولأنّ الهمزة لا بُدّ من كتابتها في الطبع أو الكتب ، وهي مسألة تزيل ما قد يتراءى من لبس . والقول نفسه في (أولى) الإشاريّة ؛ لئلاّ تلبس بـ (الألى) الموصولة ؛ لأنّ الثانية مقترنة بـ (أل) زيادة على جملة الصلة .

ومنها زيادتها في (أوخي) المصغر للفرق بينه وبين (أخي) (٣٢) ، ولا ضرورة أيضاً إلى مثل هذه الزيادة ، لأنّ أكثر الناس لا يكتبونها ، ولم تطالعنا هذه الزيادة أيضاً في غير هذه اللفظة .

(٢٩) انظر: الشيخ مصطفى طوم ، سراج الكتبة شرح تحفة الأحية في الحروف العربيّة ، دمشق — دار البصائر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ : ٤٩ ، السيوطي ، مع الهوامع : ٣٢٨/٦ ، السيد أحمد الهاشمي ، المفرد العلم في رسم القلم ، المكتبة التجارية ، الطبعة الخامسة عشرة ، ١٩٤٨ : ١٨٦ .

(٣٠) انظر السيوطي ، مع الهوامع : ٣٢٧/٦ — الشيخ مصطفى طوم ، سراج الكتبة : ٤٩ .

(٣١) انظر السيوطي ، مع الهوامع : ٣٢٧/٦ ، ابن درستويه ، كتاب الكتاب : ٨٧ ، الشيخ مصطفى طوم : سراج الكتبة : ٤٩ ، د . عبد اللطيف الخطيب ، أصول الإملاء : ١٠٨ .

(٣٢) انظر السيوطي ، مع الهوامع : ٣٢٨/٦ .

وانظر التفصيل في هذه الزيادة وآراء النحاة المختلفة : د . عبد الفتاح أحمد الحموز ، ظاهرة التعويض في العربية ، عمان — دار عمّار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م — ١٤٠٦هـ :

ومنها زيادة الألف في (مائة) للفرقة بينها وبين (مئة) أو (فئة) ، ولعلَّ عدم الزيادة أولى في هذه اللفظة ؛ لأنَّ كثيرا من الناس ينطقونها بالألف على الرغم من كونها زائدة في الرسم أيضا ، ويعزَّز ذلك أنَّ الحروف العربيَّة مُعْجَمَةٌ زيادةً على أنَّ الهمزة لا بُدَّ من كتبها ، وأنَّ أبا حيان النحوي قد أجاز ذلك (٣٣) .

وَمِمَّا لَمْ يُجَوِّز النحاة واللغويُّون الحذف فيه اللاتي ؛ لثلاث يلبس بالتي بعد حذف الألف واللام منه ، وأجاز ثعلبٌ حَذْفُهما على الرغم من هذا اللبس ، ويظهر لي أنَّ حذف اللام ليس مُلْبِساً ؛ لأنَّ رسم الألف يُحَقِّقُ أَمْنَ اللبس بالتي ، واللات إذا حُذِفَت الياءُ من الأول كقوله تعالى : «وإليه مآبٍ» (٣٤) . أمَّا اللاءُ فقليل إنَّ حذف اللام فيها يجعلها تَلْتَبِسُ بِـ (الإلّ) ، ولكنَّ هذا اللبس يزول كما يظهر لي برسم الهمزة في الاسم ، وبأنَّ الناس يسمعون أكثر ممَّا يقرؤون .

ومنها أنَّهم حذفوا الألف من لفظ الجلالة (الله) ؛ لثلاث يلبس باللاه في الوقف .

ومنها حذف الألف من الحارث علماً وإثباتها في حارث صفةً ؛ لثلاث يلبس بحارث علماً ؛ لأنَّ اللبس مع حرف التعريف منتفٍ ؛ لأنها لا تدخل على كل علم (٣٥) .

ومنها أنَّهم لم يحذفوا أَلِف جمع المؤنث السالم إذا كان هذا الحذف مُلْبِساً نحو : طالحات ؛ لأنَّه يلبس بِظَلَحَاتٍ . والقول نفسه في جمع المذكر حاذرين لثلاث يلبس بِحَذَرِينَ (٣٦) . والقول نفسه أيضاً في جمع التكسير نحو دراهم لثلاث يلبس بدرهم (٣٦) .

ولم يُجَوِّزوا أنَّ تُحَذَف اللام من اللحم والرجل لثلاث يلبس بكونهما غير مقترنين بها إذا سبقا بهمزة الاستفهام أو النداء (٣٧) ، ويظهر لي أنَّ هذا اللبس يزول بوصل الكلام ؛ لأنَّ همزة الوصل تُحَذَفُ ، أمَّا همزة القطع فالأصل أنَّ تُكْتَبَ إذا لم تُخَفَّف .

(٣٣) انظر السيوطي ، مع الموامع : ٣٢٩/٦ .

(٣٤) الرعد : ٣٦ .

(٣٥) انظر السيوطي ، مع الموامع : ٣٣٠/٦ .

(٣٦) انظر مع الموامع : ٣٣٢/٦ .

(٣٧) انظر الرضي الاستربادي ، شرح الشافية : ٣٣٠/٣ .

وَيَتَضَحُّ لَنَا مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ تَهْجُرُ اللَّبْسَ وَالتَّعْمِيَّةَ ؛ لِأَنَّ الْوُضُوحَ وَإِصَالَ الْمَعْنَى بِجَلَاءِ وَوُضُوحِ غَايَتِهَا ، فَمَا تَرَأَى لِلنَّحْوِيِّينَ التَّبَاسُّ رَسْمَهُ بغيره من ألفاظ العربية تَصَرَّفُوا فِيهِ بِالْحَذْفِ أَوْ الزِّيَادَةِ أَوْ غَيْرِهَا . وَيتضح لنا أيضا أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا تُصَرِّفُ فِيهِ لِأَمِّنِ اللَّبْسِ يُمْكِنُ إِزَالَةُ لَبْسِهِ بِالتَّقْيِيدِ بِقَوَاعِدِ الطَّبَعِ أَوْ الْكُتُبِ الْحَدِيثَةِ ، أَوْ ضَبْطِ بَعْضِ الْحُرُوفِ كَمَا فِي إِسْكَانِ مِيمٍ (عَمَرُو) وَفَتْحِ نَوْعٍ (قَارِئِينَ) وَكُسْرِهَا فِي (قَارِئِينَ) ، وَكُنَّا نَوَدُّ مِنَ النَّحَاةِ أَنْ يَلْجَأُوا لِلْحَرَكَةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فِي كَثِيرٍ مِمَّا يُعَدُّ مِنْ بَابِ الْأَلْفَاظِ الْمُلبَّسَةِ رَسْمًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَخَفُّ فِي الْكُتُبِ وَبِخَاصَّةٍ مَا كَثُرَ كُتِبَ ، أَلَّا تَعُدُّ الْأَلْفَاظَ : مَعْرُضٌ ، وَمُعْرَضٌ ، وَمُعْرَضٌ — مِنْ بَابِ مَا يَلْبَسُ لَفْظُهُ ، أَلَمْ تَتَخَلَّصِ الْعَرَبِيَّةُ مِنْ هَذَا اللَّبْسِ بِاللَّجْوِ إِلَى الْقَرِينَةِ الْمُنَاسِبَةِ ؟

وَبَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُو إِلَى عَدَمِ الْحَذْفِ أَوْ الزِّيَادَةِ أَوْ الْمَغَايِرَةِ فِي الرَّسْمِ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ لِأَمِّنِ اللَّبْسِ ؛ لِيُوَافِقَ النُّطْقُ الْكُتُبَ ؛ لِأَنَّ الْمَغَايِرَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُلبَّسَةٌ لِكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ وَبِخَاصَّةِ الطَّلَبَةِ ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ يَبْدُو بَيِّنًا فِي (مَائَةٍ) وَ (دَعَا) ، وَ (دَعَا) ، وَ (عَمَرُو وَعَمَر) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَتَعَثَّرُ الْأَلْسَنَةُ فِي نَطْقِهَا .

(٢) الرتبة والفصلُ بين المعامل والمعمول :

الرتبة من القرائن اللفظية ، وهي في المبيِّنَاتِ عَوَضٌ مِنَ الْعَلَامَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ (٣٨) . وَفِي تَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ اللَّغَوِيَّ مَا يُحَافِظُ عَلَى رُتْبَتِهِ وَمَا لَا يُحَافِظُ ، وَمِنْ الْأَوَّلِ : أَدَوَاتُ الْعَرَضِ وَالتَّحْضِيضِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَدَوَاتِ مِمَّا لَهُ صَدَارَةُ الْجُمْلَةِ . وَمِمَّا لَا يَصِحُّ تَقْدِيمُهُ : الْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، الْمُبْدَلُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، التَّوَكِيدُ عَلَى الْمُؤَكَّدِ ، الصِّفَةُ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، الْمَجْرُورُ عَلَى الْجَارِّ ، الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ ، الصِّلَةُ عَلَى الْمَوْصُولِ ، مَا عَمِلَ فِيهِ حَرْفٌ لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، الْفَاعِلُ لَا يُقَدَّمُ عَلَى فِعْلِهِ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ مَضَاءٍ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا : جَاءَ زَيْدٌ (٣٩) ، الْمَفْعُولُ مَعَهُ عَلَى وَائِ الْمَعْيَةِ ، جَوَابُ الشَّرْطِ عَلَى فِعْلِهِ ،

(٣٨) انظر د . تمام حسان ، اللغة العربية ، معناها ومبناها : ٢٠٧ —

(٣٩) انظر د . عبد الفتاح أحمد الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٠١ —

وغير ذلك من المسائل التي تطالعنا في مظان النحو^(٤٠).

ومن الثاني المبتدأ والخبر في بعض المواضع ، فبعض التراكيب اللغوية تجب فيها صدارة المبتدأ ، وبعض يجب فيها تأخيرها زيادة على مواضع إجازة الأمرين . والمفعول به ، وأسماء الحروف الناسخة ، والفاعل وغير ذلك من المسائل الأخرى .

و يتحقق أمن اللبس في تركيب الجملة العربية اللغوي في تلك المواضع التي عرّض فيها ما يُسوّغ عدم الحفاظ على هذه الرتبة بالقرائن الأخرى كالمعنوية والإعرابية ، وغير ذلك ، نحو: ضرب الرجل الولد ، وضرب الولد الرجل ، وضرب موسى عيسى العاقل ، وضرب عيسى العاقل موسى ، وأكلت الكمثرى سلمى ، وغير ذلك من التراكيب الأخرى التي تطالعنا في الفاعل والمفعول به ، ونحو: أبو حنيفة أبو يوسف ، وقول الشاعر (٤١) :

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

لأن القرينة المعنوية تُحقق أمن اللبس ، فأبويوسف مشبهة بأبي حنيفة وليس العكس ، وبنو أبائنا كبنيها ، فلا مانع من التقديم والتأخير لأن أمن اللبس متوافر .

وتطالعنا بعض الأمثلة لابد من الحفاظ فيها على الرتبة الأصلية لتحقيق أمن اللبس في بعض التراكيب اللغوية ؛ لأن القرائن الأخرى لا تُحققه ، ومن ذلك استواء المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ، نحو: أخي صديقي ، وأفضل منك أفضل مني ، وأضربهما ، فلا بُد فيما مر من عد اللفظة الأولى مبتدأ لتحقيق أمن اللبس الذي لا يتحقق بتوافر القرائن الأخرى .

ويمما يُمكن عدّه من هذه المسألة في باب المبتدأ والخبر حصر الخبر بـ (إلا) لفظاً أو معنى ، نحو: ما محمد إلا شاعرٌ وإنما محمدٌ شاعرٌ ؛ لئلا يخفى المعنى الذي يريده المتكلم أو يلتبس بغيره .

(٤٠) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ١/ ١٤٠ .

(٤١) انظر: محمد بن علي الصبّان (ت : ١٣٠٦ هـ) ، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج : ٤ ، م : ٢ ، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه : ٢٠٩/١ .

ومما لا بدّ فيه من الحفاظ على الرتبة الأصيلة في إباب الفاعل قولنا : ضَرَبَ موسى عيسى ، وضربَ أخي صديقي ؛ لأنّ القرينة الإعرابية عاجزة عن تحقيق أمن اللبس لعدم ظهورها ، فلا بُدّ من جعل الاسم الأول فاعلا والثاني مفعولا ؛ ليتحقّق أمن اللبس .

ومما يمكن عدّه من هذه المسألة في الحروف الناسخة أن يكون الاسم والخبر مفردين متساويين في التعريف أو التنكير ، نحو : إنَّ أفضلَ منك أفضلَ متي ، على لغة من ينصب بـ (إنّ) معموليها ؛ ولذلك لا يصحُّ أن يقدّم خبرها على اسمها إذا كان مفردا لئلاّ تعمل فيه ، فيتحقّق اللبس على الرغم من أنّ هذه اللغة مُهمّلةٌ .

ولعلّ للقرينة المعنوية أثراً بيّناً في تحقيق أمن اللبس فيما يُعدّ من باب القلب المكاني في الجملة العربيّة ، نحو : كسر الزجاج الحجر ، وخرق الثوب المسمار ، وعرضت الناقة على الحوض وغير ذلك ممّا يُعدّ من هذه المسألة . وفي كلام العرب نظمه ونثره والقرآن الكريم شواهد كثيرة تعزّز تحقّق أمن اللبس وشيوع هذه الظاهرة في العربيّة ، وهي مسألة قد أفردت لها مكانا في مؤلّفي (ظاهرة القلب المكاني في العربيّة) (٤٢) ، ومن الشعر قول الأخطل (٤٣) :

مثلُ القنافذِ هذّاجون قد بلغت نجرانَ أو بلّغتِ سوءاتِهم هجرُ

أي : أو بلّغتِ سوءاتِهم هجر . ومن القرآن الكريم قوله — تعالى — : «فإنّهم عدوّ لي إلّا ربّ العالمين» (٤٤) ، أي : فإنّي عدوّ لهم في أحد التأويلات .

وللنحويّين مواقف متباينة من حيث إجازة هذه المسألة إذا تحقّق أمن اللبس أو منعها في القرآن أو غيره بسطت الحديث فيها في (ظاهرة القلب المكاني في العربيّة) (٤٥) .

(٤٢) انظر د . عبد الفتاح أحد الحموز ، ظاهرة القلب المكاني في العربيّة ، عللها وأدلتها وأنواعها وتفسيراتها ، عمان — دار عمّار للنشر والتوزيع ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م : ١٦٣ — ١٧٩ .

(٤٣) انظر د . عبد الفتاح أحد الحموز ، ظاهرة القلب المكاني في العربيّة : ١٦٨ .

(٤٤) الشعراء : ٧٧ .

(٤٥) انظر : ١٦٣ — ١٧٩ .

وفي الألغاز والأحاجي يتَحَقَّقُ أَمْنُ اللبس بإعمال الذهن ، لأنها تقوم على الحَزَرِ والتخمين ؛ لأنَّ المعنى يَخْفَى فيها تماما لِمَا يَكْثُرُ فيها من الفصل بين العامل والمعمول أو التقديم والتأخير على الرغم من توافُرِ القرينة الإعرابية التي تتراءى للقارئ أنها من باب الخطأ النحوي . ولست أُنَكِّرُ أَنَّ في العربية فيضا عزيزا منها ، حفظته لنا مظانُّ الألغاز المختلفة^(٤٦) ، وهي مسألة يتبيَّنُ فيها المعنى المراد بصعوبة ، ولا أَسْتَبْعِدُ أَنْ يكون بعض هذه الألغاز من صنع اللغويين أو النحويين أو الرواة ؛ لأن العربية لُغَةٌ غيرُ ملبِسةٍ ؛ لأنَّ اللغة الملبِسة لا تصلح أن تكون وسيلةً للتخاطب والتفاهم ، ولعلَّ ما يُعزِّز ذلك أَنَّها حُفِظَتْ في تصانيف خاصَّةٍ ؛ ليعودَ إليها مَنْ يُريدها ، جاء في تقديم الفارقي لكتابه (الإفصح في شرح أبيات مشكلة الإعراب) : « فاعتمدت في ذلك على جمع أبيات أَلْغَزَ قائلها إعرابها ، ودَفَنَ في غامضِ الصنعة صوابها ، وكانت ظواهرها فاسدة قبيحة ، وبَواطِئُها جيِّدةٌ صحيحةٌ »^(٤٧) .

ومِمَّا يُعَدُّ مُلبِسا ما فُصِّلَ فيه بين الفعلِ وفاعلِهِ بالحال ، ومن ذلك قول الشاعر^(٤٨) :

نَصَبْتُ لي الفخاخَ تريدُ صيدي وقد أَقْلَسْتُ من قبلِ الفخاخِ

ظاهرُ الكلام على أَنَّ (الفخاخَ) الثانية مضافٌ إليه على أَنَّ المضافَ ظرفُ الزمان الذي حُدِفَ تنويُّهُ (قبل) ، ولكنَّ المعنى على رُفْعِ الفخاخ ، والتقدير: نَصَبْتُ لي الفخاخَ تريد الفخاخَ صيدي ، وجَرَّ (قبل) لكونِهِ مسبوقاً بـ (من) ، ونُؤَلِّقُ لأنَّهُ نكرةٌ على أَنَّ التنوين حُدِفَ لالتقاء الساكنين . ويجوزُ نَصْبُ (الفخاخ) على أَنَّهُ مفعولٌ (أَقْلَسْتُ) ، وجَرُّه بالإضافة جائزٌ أيضا .

(٤٦) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر: ٣/٥٣ ، جارا لله بن عمر بن محمد الزمخسري (ت: ٥٣٨هـ) ، الحاجة بالمسائل النحويَّة ، تحقيق د. بهيجة باقر الحسيني ، مطبعة أسعد- بغداد ، ١٩٧٣م ، أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت: ٤٨٧هـ) ،

الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، جامعة بنغازي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

(٤٧) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٥٢ .

(٤٨) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٤٩ .

ومن ذلك أيضا (٤٩) :

رَجَعَ القومَ بعد ما كان فيهم مَنْ تَوَلَّى وحقَّق الاحتجاجُ
ظاهرُ الكلام على أنَّ (الاحتجاجُ) فاعِلُ (حقَّقَ) أو مفعوله ، ولكنَّ المعنى على أنَّه فاعل
(رَجَعَ) على أنَّ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا : رجع الاحتجاجُ القومَ بعد ما كان فيهم مَنْ تَوَلَّى
وحقَّق التَّوَلَّى .

ومن ذلك الفصلُ بين المفعول الثاني والأَوَّلِ بجملةٍ مصدِّرةٍ بفاء العطف ، ومنه قول
الشاعر (٥٠) :

إذا ما ماتَ زيدٌ قُلْتُ للخيلِ أوطئي زبيدا فقد أودى بِنَجْدَتِهِ عَمْرًا
ظاهرُ الكلام على أنَّ (عَمْرًا) فاعِلُ الفعل (أودى) ، ولكنَّ المعنى على أنَّه مفعولُ ثانٍ لـ
(أودى) على أنَّ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، أي : قُلْتُ للخيل : أوطئي زبيداً عَمْرًا ، فقد
أودى عَمْرُو بنجدته .

ومنه أيضا قول الشاعر (٥١) :

أركبوني وكنْتُ أحفظ نفسي أنْ أراها على حمارٍ شَموسا
ظاهرُ الكلام على أنَّ (شَموسا) صفة لـ (حمار) ، ولكنَّ المعنى على أنَّه مفعولُ ثانٍ لـ
(أركبُ) على أنَّ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، أي : أركبوني شَموساً وكنْتُ أحفظ نفسي أنَّ
أراها على حمارٍ .

ومن ذلك الفصلُ بينَ المفعولِ وفعلِهِ بالجملة المُعلَّق عنها الفعلُ نفسه ، ومنه قول
الشاعر (٥٢) :

(٤٩) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٣٢ - ١٣٣ .

(٥٠) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٩٩ .

(٥١) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٢٤٤ .

(٥٢) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٩٨ .

سألنا مَنْ أباك سرأة تيم تَسَوَّدُهُ ، فقال أبي : نزارا

ظاهر الكلام يقتضي رفع (أباك) خبراً لاسم الاستفهام (مَنْ) ، ولكنَّ المعنى على أنَّه مفعولُ (سأل) الأول ، على أنَّ المفعول الثاني جملة الاستفهام (مَنْ سرأة تيم تَسَوَّدُهُ) ، وفي الكلام حذفُ حرف الخفض (عَنْ) ؛ لأنَّ الفعل مُعلّق عن العمل ، وتقديرُ الكلام : سألنا أباك : مَنْ سرأة تيم تَسَوَّدُهُ ؟ ، فقال أبي : نزارا ، على أنَّ نزاراً منصوب بفعل محذوف ، أي : تَسَوَّدَ نزارا .

ومن ذلك الفصلُ بين المضاف والمضافِ إليه ، ومنه قول الشاعر (٥٣) :

فأصبحتُ بعدَ خَطِّ بهجَتِها كأنَّ قفراً رسومَها قلما

ظاهر الكلام على أنَّ (خَطَّ) مضاف إليه ، ولكنَّ المعنى يوجبُ أن يكون فعلاً ماضياً مفعوله (رسومَها) الذي يتلو (كأنَّ) ، أي : فأصبحتُ بعد بهجَتِها قفراً كأنَّ قلما خَطَّ رسومَها ، وفي هذا الشاهد تقديمُ خبر كأنَّ عليها .

ومن ذلك قول الشاعر (٥٤) :

ويَحَ يومَ الفراقِ إذ سارَ عمرو وَحَدَيْنَا الركابُ نسري جميعا

ظاهر الكلام على أنَّ (يومَ) مضاف إليه ، ولكنَّ المعنى على أنَّ المضاف إليه هو (عمرو) و (يومَ) ظرفُ زمانٍ ، وتقديرُ الكلام : ويَحَ عمرو يومَ الفراقِ إذ سارَ الركابُ وَحَدَيْنَا جميعاً نسري ، وفي هذا الشاهد فصلُ بين الفعل وفاعله بـ (عمرو وَحَدَيْنَا) .

ومن ذلك تقديمُ الصفةِ على الموصوفِ الواقعِ مفعولاً به ، ومنه قولُ الشاعر (٥٥) :

ركبتُ على جوادٍ حينَ نادوا وما إنَّ كان لي إذ ذاك سرجا

(٥٣) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٤٣٩ - ٣٥١ .

(٥٤) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٢٨٥ .

(٥٥) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٣٣ .

ظاهرُ الكلام على أَنَّ (سَرَجًا) خبرُ (كان)، ولكنَّ المعنى على أَنَّ (سَرَجًا) مفعول (رَكِبَ)، أي: رَكِبْتُ سَرَجًا على جوادٍ حينَ نَادَوْا، وما إنَّ كان لي إذ ذاك .

ومنه أيضا قول الشاعر (٥٦):

على صُلْبِ الوظيفِ أشدَّ يوماً وتحتي فارسٍ بطلٍ كميْتُ
ظاهرُ الكلام على أَنَّ (كميْتُ) صفة لـ (فارسٍ)، ولكنَّ المعنى على أَنَّهُ مبتدأُ خبرَهُ (تحتي)، أي: على فارسٍ بطلٍ أشدَّ يوماً وتحتي كميْتُ صُلْبِ الوظيفِ . وفيه أيضا فصلُ بين الجار والمجرور بما ليس ظرفا .

وبعدُ فهذه شواهدُ مُلبِّسةٌ على الرغم من أَنَّ كثيرا من ألفاظها قد ضُبطَ ضبطاً صرفياً ونَحْوياً، فلا يتحققُ أَمْنُ اللبسِ ووضوحُ معانيها إلَّا بعد أن تعودَ بعضُ ألفاظها إلى رُتَبِها الأصلية، وهي شواهدُ لا يصحُّ اتخاذها دليلاً على كون العربية مُلبِّسةً؛ لأنَّها تقوم على الحزْرِ والتخمين، ولذلك أُفردت بتصانيف خاصة .

(٣) البناءُ الصرفيُّ :

الكلامُ العربيُّ اسمٌ وفعلٌ وحرْفٌ، وهو عند الدكتور تمام حسان (٥٧) اسمٌ وصفةٌ وفعلٌ وضميرٌ وخالفةٌ وظرفٌ وأداةٌ . ولكُلِّ مِمَّا مرَّ دَوْرٌ في تحقيقِ أَمْنِ اللبسِ المعنويِّ، فالاسمُ جامِدٌ ومشتقٌّ، والجامِدُ ما يدل على ذاتٍ من غيرِ ملاحظةِ الصفة، أمَّا المشتقُّ فما دلَّ على هذه الصفة . والمصدرُ مِنَ الجوامد على المذهب البصريِّ، وهو أصل الاشتقاق، وله في العربية أبنيةٌ خاصةٌ ذاتُ دلالاتٍ خاصة، فهو يقع مفعولاً مطلقاً مؤكِّداً أو مبيِّناً للنوع أو العدد، ومفعولاً معه ولَهُ، ولا يَقَعُ حالاً إلَّا إذا أُوِّلَ بمشتقٍّ على المذهب البصريِّ .

ولهذا المصدرُ صيغٌ مختلفة حملاً على الفعل، ولكُلِّ صيغةٍ دلالتها الخاصة، كتلك التي

(٥٦) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١١٥ .

(٥٧) انظر د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٠ -

تدلُّ على الحرفة أو الصوت أو اللون أو غير ذلك . وللقريظة الصرفية (الحركة الصرفية) أثرٌ رئيسٌ في تحقيق أمن لبسها بالفعل ، نحو : لَعِبَ وَلَعِبَ ، وَفَتَحَ وَفَتَّحَ ، وَرَكَضَ وَرَكَضَ ، وبالصيغ المصدرية الأخرى . ويتحقَّقُ أَمْنُ لِبْسِ بعض صيغِهِ ببعض المشتقاتِ بكونه جامِداً وموقعه الوظيفي في التركيب اللغوي ، ويتضح ذلك في بناء (فعيل) نحو النقيض والصهيل مَصْدَرَيْنِ ، وبناء (فَعِيل) نحو كريم وعظيم وصديق ، صِفَةً مشبَّهَةً أو مثالا من أمثلة المبالغة ، والقول نَفْسُهُ فيما كان منه من باب (فاعلة) نحو الطائفة والصاحفة والحاقة .—
إِنْ عُذَّتْ مَصَادِرَ—، وما كان من اسم الفاعل المشتقَّ من هذا البناء . والقول نَفْسُهُ أيضا فيما جاء من المصادر على زنة اسم المفعول كالمجلود والمعقول . والمُجَرَّبُ (٥٨) .

والاسم الجامدُ له أبنية الصرفية ، أوصلها الزبيدي (٥٩) إلى أكثر من (٣٨٨) بناءً . ولكلٍّ من المذكَّرِ والمؤنَّثِ ألفاظٌ يُفَرَّقُ فيها بينهما بعلامة تأنيثٍ أو غيرها من القرائن كالمعنوية وغيرها .

والمشتقات بأنواعها المختلفة لها أبنية صرفية خاصة تُحقَّقُ لها أَمْنُ اللبسِ غيرها من مثيلاتها أو ممَّا جاء من الأسماء الجامدة على صيغها كما مرَّ . وللحركة الصرفية أثرٌ بيِّنٌ في تحديد هذه الصيغ ذات الدلالات الخاصة ، فللمصدر الذي يدلُّ على المرة بناء (فَعْلَة) ، ويتحقَّقُ أَمْنُ لِبْسِ اسم المرة بالمصدر الذي ينتهي بالهاء بوصفه نحو : دعوة واحدة ، ورحمة واحدة . والقول نَفْسُهُ فيما كان محتوماً ببناء التأنيث من مصادِر غير الثلاثي ، نحو : استقامة واحدة واستمالة واحدة . وللمصدر الذي يدلُّ على الهيئة بناء (فَعْلَة) من الثلاثي ، ويتحقَّقُ أَمْنُ لِبْسِهِ بالمصدر المختوم ببناء بالوصف أو الإضافة ، نحو : نشدة عظيمة ، ونشدة الملهوف .

(٥٨) انظر : أحمد مصطفى المراغي وزميله ، تهذيب التوضيح ، القاهرة — المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة التاسعة : ٨١ ، وانظر الغلاييني ، جامع الدروس العربية : ١٧٩/١ .

(٥٩) انظر الصَّبَّان ، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني : ٣٤/٤ — علي بن مؤمن بن عصفور (ت : ٦٦٩ هـ) ، المتع في التصريف ، ج : ٢ ، تحقيق فخر الدين قبابة ، حلب — المكتبة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م : ٦٠/١ —

ولاسمي الزمان والمكان بناء (مَفْعَل) و (مَفْعِل) إذا كانا مِنِ الثلاثي . ولهما بناء اسم المفعول إذا كانا من غير الثلاثي . وللمصدر الميمي بناء (مَفْعَل) إذا كان من ثلاثي غير معتلّ الفاء صحيح اللام تُحْدَفُ فاؤه في المضارع ؛ لأنّ ذلك له بناء (مَفْعِل) . وله بناء اسم المفعول من غير الثلاثي .

و يتحقّقُ أَمْنُ اللبس فيما مرّ بالقرينة المعنويّة ووظيفة كلّ منها في التركيب اللغوي ؛ لأنّ الحركة الصرفيّة عاجزة عن تحقيقه فيما كان من البناء الصرفي نفسه .

ولكلّ من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبّهة واسم التفضيل أبنية خاصّة تميّزها عن بعضها بعضاً ، ويتحقّقُ أَمْنُ اللبس فيما تشابهت أبنيتها من المشتقات وغيرها ، نحو: فاعلٌ وفاعِلٌ وفاعِلٌ وفاعِلٌ ، ومَفْعِلٌ ومَفْعَلٌ ، ومَفْعِلٌ ومَفْعَلٌ — بالحركة الصرفيّة . أمّا تلك الصفات التي يستوي فيها المذكّر والمؤنث فيتحقّقُ أَمْنُ اللبس فيها بذكر الموصوف فيها إن حُدِفَتْ تاء التأنيث ، وبذكرها إن حُدِفَ ، أمّا الصفات التي تُطالِعُنا في المؤنث من غير التاء ، نحو: طالقٍ ، وطامِثٍ ، وناهِدٍ ، وكاعِبٍ ، وحائِضٍ ومرضىعٍ وغيرها فيتحقّقُ أَمْنُ اللبس فيها بأنّها ليست من صفات المذكّر ، أمّا ما يطالِعُنا منها بالتاء فللدلالة على أنّها متوافرة فعلاً زيادةً على أنّها تستوي فيها الإناث جميعاً ، ومن ذلك قوله تعالى : «يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ» (٦٠) .

وفي العربيّة ما لا يَتَحَقَّقُ أَمْنُ اللبس فيه بالحركة الصرفيّة أو بقرينة من القرائن الأخرى إذا استثنينا المعنويّة في بعض الحالات التي يُعَدُّ الفارق فيها تقديريةً ، ومن ذلك أسماء الفاعلين والمفعولين التي من باب مختار ، نحو: مُكْتالٍ ومُتَباعٍ ومُقتادٍ وأُضرابها ، فهذه الأسماء لا يتحقّقُ أَمْنُ اللبس فيها لِمَا أصابها من إغلال ، فاسم المفعول وزنه (مُفْتَعَلٌ) ، والفاعل (مُفْتَعِلٌ) ، فاللبس يبدو بيّناً في مثل قولنا : رأيتُ مختاراً يمشي ، فالقرائن في هذا القول عاجزة عن تحقيق أَمْنِ اللبس قراءةً وسماعاً ، و يترأى لي أنّه إذا

(٦٠) الحج : ٢

وانظر في ذلك : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ (ت : ٦١٦ هـ) ، النبيان في إعراب القرآن ، ج : ٢ ، تحقيق علي محمد البيجاوي ، القاهرة — دار إحياء الكتب العربيّة ، عيسى البابي الحلبي : ٩٣٠/٢ .

أريدَ تحقيقَ ذلك فلا بُدَّ من قرينةٍ لفظيةٍ مثلاً كإبقاء بناءِ المفعول على (مُفْتَعَلٌ) من غير إعلال كما في اسْتَحَوَذَ ، أو بوضع علامةٍ مميزةٍ لاسم الفاعل من المفعول ، ولعلَّ ما يعزِّزُ ذلك قولُ ابنِ عصفورٍ : « فلا يَقَعُ فَرْقٌ بينَ اسمِ الفاعلِ على هذه اللغةِ واسمِ المفعولِ إلَّا بالقرائينِ ، فيكونُ نظيرَ (مختارٍ) في أنَّه يحتملُ أن يكونَ اسمَ فاعِلٍ واسمَ مفعولٍ حتى يتبيَّنَ بقرينةٍ تقتَرِنُ به » (٦١) .

ومن ذلك اسمُ الفاعِلِ والمفعولِ (مُفْتَلٌ) من (فَتَلَ) في إحدى اللغاتي ؛ لأنَّ أصلَ اسمِ الفاعلِ هو (مُفْتَلِلٌ) ، على أنَّ التاءَ الأولى سَكَنَتْ والقافُ كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين ، ثم حَدَثَ الإدغامُ ، وأصلُ اسمِ المفعولِ (مُفْتَلَلٌ) على أنَّ التاءَ الأولى سَكَنَتْ والقافُ كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين ، ثمَّ حدثَ الإدغامُ ، وكُسِرَتْ التاءُ الثانيةُ إتباعاً لحركة القاف ، والقولُ في هذه المسألة كالقولِ في سابقتها (٦٢) .

ومن ذلك جائِرُ اسمِ الفاعِلِ من (جَارَ) (٦٣) ، وجائِرُ اسمِ الفاعِلِ من (جَارَ) ، وسائِلُ اسمِ الفاعلِ من (سَأَلَ) وسائِلُ اسمِ الفاعلِ من (سَالَ) ، وأضرابهما ، فلا يَتَحَقَّقُ أَمْنُ اللبسِ فيهما في مثل قولنا ، رأيتُ جائِراً جالِساً ، إلَّا إذا صَحِبَتْهُمَا قرينةٌ لفظيةٌ أو معنويةٌ في التركيب اللغوي ، ويظهر لي أنَّ أَمْنَ اللبسِ يمكن تحقيقه فيما كان من هذا الباب بإعجام الياءِ المهملةِ في اسمِ الفاعلِ الذي من (سَالَ) .

ومن ذلك ما كان مِنْ بابِ (شَادَ يشادُ فهو مشادٌ) وأضرايه لا سمي الفاعل والمفعول ، فاسمُ الفاعلِ أَصْلُهُ : مشادٌ ، أمَّا المفعولُ فمَشَادٌ ، فالتبسا بعد حذف حركة الدالِ الأولى للإدغام . ويتراءى لي أنَّ أَمْنَ اللبسِ لا يُمكنُ تحقيقه في مثل قولنا : شَاهَدْتُ مُشَاداً إلَّا بوضع علامةٍ مميزةٍ لأحدهما إذا لم يَكُنْ مصحوباً بقرينةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ .

(٦١) ابن عصفور، المتع في التصريف : ٦٤٢/٢ .

(٦٢) انظر ابن عصفور: المتع في التصريف : ٦٤٢/٢ .

(٦٣) الجائر من جأرهو: الذي يرفع صوته مع تضرع واستغاثة، وجيشان النفس، والنقص، وحر في الخلق .

انظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ) ، لسان العرب ، بيروت — دار صادر، ١٣٨٨هـ :

١١٢/٤ — ١١٣ (جأر) .

وَمِمَّا يُعَدُّ مُلْبَسًا مَا يُسْتَعْنَى فِيهِ بِـ (مُفْعَلٍ) عَنْ (مُفْعِلٍ): مُسَهَّبٌ (٦٤)، وَمُخَصَّنٌ، وَمُلَفَّجٌ (٦٥)، وَمُهْتَرٌ (٦٦)، وَمُجَذَّعٌ (٦٧)، وَمُجَرَّشٌ (٦٨). ولقد عَدَّ الجوهري ما جاء من ذلك من باب الندرة (٦٩). ويتراءى لي أَنَّ ما مرَّ أسماءُ مفعولين لا فاعِلَيْنِ على الرغم من أَنَّ النحاة على خلاف ذلك، ولعلَّ ما يُعَزَّزُ ما أَذْهَبَ إِلَيْهِ أَنَّ (مُسَهَّبًا) قد ورد عن العرب، ومن ذلك قول الجعدي (٧٠):

غَيْرُ عَيِّي وَلَا مُسَهَّبٍ

بكسرة الهاء في إحدى روايتين، جاء في (لسان العرب): «والمُسَهَّب والمُسَهَّبُ: الكثيرُ الكلام» (٧١). ويظهر لي وجه آخر في اسم المفعول (مُسَهَّب)، وهو أَنَّ في الكلام مضافاً محذوفاً استترَّ الضميرُ بعدَ حذفه، والتقدير: مُسَهَّبٌ كلامُهُ. وذهب أبو علي الفارسي (٧٢) إلى أَنَّ مُسَهَّبًا بالفتح الذي يُكثِّرُ الكلامَ في الخطأ، أمَّا مُسَهَّبٌ بالكسر فالذي يُكثِّرُ الكلامَ في الصواب.

ولا بُدَّ من قرينةٍ تُحَقِّقُ أَمْنَ اللبسِ فيما مرَّ من أبنيةٍ إنْ عُدَّتْ أسماءً للمفعولين كما مرَّ، كالقرينة المعنوية أو العهدة الذهنية التي تدور في فلك العلم بأنَّها خُلِقَتْ هكذا في العربية مُراداً بها أسماءُ الفاعلين.

- (٦٤) المُسَهَّب بكسر الهاء وفتحها: الكثير الكلام.
(٦٥) المُلَفَّج: المُفْلَس.
(٦٦) من أَهْتَرَفَهُو مُهْتَرٌ.
(٦٧) المُجَذَّع: الذي لا أصل له ولا ثبات.
(٦٨) المُجَرَّش من أَجَرَشَتِ الإبل إذا سمت.
(٦٩) انظر: خالد بن عبد الله الأزهرى (ت: ٩٠٥ هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة: ١٣٨/٢. وانظر في هذه المسألة، محمد بن عبد الرزاق مرقى الحسيني الزبيدي (ت: ١٢١٥ هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، الكويت - مطبعة حكومة الكويت، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء (سهب): ٧٨/٣، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج: ٢، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دار إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م: ١٢١/٢ -
(٧٠) انظر: الزبيدي، تاج العروس (سهب): ٧٨/٣، ابن منظور، لسان العرب (سهب).
(٧١) ابن منظور، لسان العرب (سهب): ٤٧٤/١.
(٧٢) انظر الزبيدي، تاج العروس (سهب): ٧٨/٣ -
وانظر: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عقيل العقيلي القرشي (ت: ٧٦٩ هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، ج: ٢، تحقيق د. محمد كامل بركات، دمشق - دار الفكر، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م: ١٩٠/٢.

وَمِمَّا يُعَدُّ مُلْبِسًا مَا بُنِيَ للمفعول من الأفعال : خِفْتُ ، وَبَعْتُ : وَعُقْتُ ، وَخِفْنَا وَبَعْنَا وَعُقْنَا ، وَأَضْرَابُهَا مِمَّا يَلْتَبَسُ فِيهَا الْمَبْنِيُّ للمفعول بِالْمَبْنِيِّ للمعلوم ؛ لِأَنَّهُ يُتَوَهَّمُ فِيهَا مَرَاتِبُهَا للفاعل والمراد للمفعول ، وهي مسألة قد أجازها سيبويه مكتفياً بالفرق التقديري ، فعلى تقدير كونها للفاعل تكون أوائلها مكسورة ، أمّا على تقدير كونها للمفعول فمضمومة^(٧٣) .

ولعلَّ ما ذهب إليه ابنُ مالكٍ مِنْ حَيْثُ ضُمُّ أَوَّلِ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَوَّلَى وَأَظْهَرُ ، لِأَنَّ الضَّمَّ هُوَ الْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(٧٣) .

وَمِمَّا يَتَحَقَّقُ فِيهِ أَمْنُ اللَّبْسِ بغيرِ الضَّمِّ : رُغِنَ ، وَفُذِّنَ الْمُسْنَدِينَ إِلَى نُونِ النِّسْوَةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ الْكِسْرَةِ فِيهَا كَانَ مَبْنِيًا للمفعول مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِيَتَحَقَّقَ أَمْنُ اللَّبْسِ .

وَمِنْ ذَلِكَ (تُضَارَرُ) الَّذِي يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى الْبِنَاءِ للفاعل أو المفعول ، فعلى تقديرِ كَوْنِهِ للفاعل يكون من باب (تُفَاعِلُ) ، وللمفعول (تُضَارَرُ) ، فَحَذِفَتْ حَرَكَةُ الرَّاءِ لِلإِدْغَامِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ تَحَقُّقِ أَمْنِ اللَّبْسِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ عَلَامَةٍ فَارِقَةٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذَا لَمْ تَتَوَافَرَ الْقَرِينَةُ اللَّفْظِيَّةُ أَوِ الْمَعْنَوِيَّةُ ، كَالْتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «أَوْدِينَ مُضَارًّا وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ .»^(٧٤) ، أَيْ : غَيْرَ مُضَارٍّ بِوَرْتَبَتِهِ^(٧٥) .

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدَّهُ مُلْبِسًا مَا جَاءَ فِي صِيغَةِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْأَفْعَالِ مراداً به الفاعل نحو: جُنَّ وَسُلَّ وَأَضْرَابُهُمَا^(٧٦) ، وَيتراءى لِي أَنَّ أَمْنَ اللَّبْسِ يَتَحَقَّقُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْقَرِينَةِ الْعَهْدِيَّةِ الذَّهْنِيَّةِ ، أَوْ بَعْدَ مَا بَعْدَ هُمَا مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَهُوَ أَوَّلَى ، لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الظَّاهِرِ أَقْلُ تَكْلُفًا ، وَأَكْثَرُ إِظْرَادًا فِي الْقِيَاسِ . وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدَّهُ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ حُبَيْشٍ : «وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ

(٧٣) انظر في هذه المسألة : خالد الأزهرى ، شرح النصريح على التوضيح : ٢٩٥/١ ، الصَّبَّان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني :

٦٣/٢ ، السيوطي ، مع الهوامع : ٣٨٨/٦ - ٣٩ .

(٧٤) النساء : ١٢ .

(٧٥) انظر العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ٣٣٧/١ -

(٧٦) انظر الشيخ أحمد الحملاني ، كتاب شذا العرف في فنِّ الصرف : ٣١ -

تنزيلاً» (٧٧) بالبناء للمفعول، وهذه الأفعال شاذة عند ابن جني (٧٨)، والقياس عليها مردود ومردول. ولعل ما ذهب إليه النحويون من حيث إنه لا يقال فيها: جثه الله، ولا سلّه ولا حمّه — يُمكن التخلّص منه بأن ذلك تقديرٌ فيما لم يُقل فيه ذلك بعد العودة إلى مظان اللغة المختلفة.

ومما يُعزّز أن العربيّة لا تميل إلى اللبس أن قياس اسم المفعول من الثلاثي أن يكون على (مُفَعَّل) ليكون جاريّاً على المضارع (تَفَعَّل)، ولكن ذلك يلتبس باسم المفعول من (أَفَعَّل)، نحو: مُكْرَم، ولذلك عُذِلَ عنه إلى (مَفْعُول) (٧٩).

ومن ذلك أيضاً ضمّ ياء المضارعة في مضارع الثلاثي المزيد بالهمزة نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وأخْبَرَ يُخْبِرُ؛ لئلا يلتبس بمضارع الثلاثي مفتوح ياء المضارعة؛ لأنّ الهمزة المزيّدة تسقط في المضارع (٨٠).

ومنه أيضاً ضمّ التاء في نحو: اسْتُخْرِجَ واستُخْلِيَ مبنيّين للمفعول لئلا يلتبسا بالأمر: اسْتُخْرِجَ، اسْتُخْلِيَ (٨١). والقول نفسه في امتناع الإتيان في: اُخْرِجْ كما في: اُخْرِجْ واضرب، لئلا يلتبس الخبر بالأمر (٨٢).

ومنه أن مضارع ذوات الواو ضُمَّت عينه نحو: يَقُولُ، يَعُوذُ وأضربهما، أمّا مضارع ذوات الياء فكُسِرَت عينه، نحو: يَبِيعُ، يَسِيلُ وأضربهما، لئلا يلتبسا (٨٣).

ومما يُعدّ من البناء الصرفي في هذه المسألة جموع التكسير بنوعها القلة والكثرة،

(٧٧) الفرقان: ٢٥.

(٧٨) انظر: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج: ٢، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله، القاهرة — المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دار إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م: ١٢١/٢، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان النحوي الأندلسي (ت: ٦٥٤ هـ)، البحر المحيط، ج: ٨، الرياض — مكتبة ومطابع النمو الحديثة: ٣٩٤/٦.

(٧٩) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٧١/١.

(٨٠) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٧٢/١.

(٨١) انظر السيوطي، مع الموامع: ٣٦/٦.

(٨٢) انظر السيوطي، مع الموامع: ٢٢٤/٦.

(٨٣) انظر ابن عصفور، المتع في التصريف: ٥٣٠/٢.

وَيَتَحَقَّقُ أَمِنْ اللِّبْسِ فِيهَا بِالْحَرَكَةِ الصَّرْفِيَّةِ وَالْبِنَاءِ الصَّرْفِيِّ ، وَلِذَلِكَ لَا يَصَحُّ حَذْفُ الْيَاءِ .
تَخْفِيفاً^(٨٤) مِمَّا كَانَ مِنْ بَابِ (مفاعيل) إِذَا كَانَ يَلْتَبِسُ بِنَاءٍ آخَرَ ، فَمَطَاعِمُ جَمْعُ
مِطْعَامٍ ، لَا يَصَحُّ حَذْفُ يَائِهِ ؛ لِثَلَا يَلْتَبِسَ بِمَطَاعِمِ جَمْعِ مَطْعَمٍ^(٨٥) .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْمَعُوا حَيَّةً عَلَى حَيٍّ كَمَا فَعَلُوا فِي بَقَرَةٍ وَبَقْرٍ ، وَشَجَرَةٍ وَشَجَرٍ ، وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْجَمْعِ الْجَنْسِيِّ مِمَّا يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَفْرَدِهِ بِالْهَاءِ ؛ لِثَلَا يَلْتَبِسَ بَحْيٍّ^(٨٦) .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ بَابِ فَاعِلٍ صِفَةً لِلذَّكُورِ الْعُقْلَاءِ لَا يُجْمَعُ عَلَى فَوَاعِلٍ ؛ لِثَلَا
يَلْتَبِسَ بِفَوَاعِلٍ جَمْعِ فَاعِلَةٍ نَحْوُ : كَاتِبَةٍ وَكَوَاتِبٍ ، وَقَائِمَةٍ وَقَوَائِمٍ وَزَاهِرَةٍ وَزَوَاهِرٍ وَغَيْرِهَا ، وَمَا
جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ خِلَافَ ذَلِكَ يُعَدُّ مِنْ بَابِ الشَّدُودِ عِنْدَ النِّحَاةِ . وَيَبْدُو أَنَّ كَثْرَةَ مَا
جَاءَ مِنْ شَوَاهِدٍ تُعَزِّزُ إِجَازَةَ مَا مَنَعَهُ النُّحَوِيُّونَ^(٨٧) ، وَعَلَيْهِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ أَوْ لَفْظِيَّةٍ
لِتَحْقِيقِ أَمَنِ اللِّبْسِ .

وَمِمَّا يُعَدُّ مُلْبِساً إِنْ لَمْ تَتَوَافَرَ الْقَرِينَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ أَوْ اللَّفْظِيَّةُ مَا جَاءَ مِنْ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ دَالًّا
عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ ، نَحْوُ : فُلُكٌ ، وَهَجَانٌ وَدَلَاصٌ وَغَيْرِهَا^(٨٨) ، وَمَا جَاءَ فِيهِ الْفُلُكُ مَفْرَداً
قَوْلُهُ تَعَالَى : «(فِي الْفُلُكِ الْمَشْحُونِ)»^(٨٩) . وَمِمَّا جَاءَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : «حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ
فِي الْفُلُكِ وَجَرَّيْنِ بِهِمْ»^(٩٠) عَلَى أَنَّ الْفُلُكُ لِلْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ وَاحِداً وَجَمْعاً
مَذْكَراً وَمُؤَنَّثاً . وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ مُحْتَمِلاً الْإِفْرَادَ وَالْجَمْعَ قَوْلُهُ تَعَالَى : «وَالْفُلُكِ الَّتِي تَجْرِي
فِي الْبَحْرِ»^(٩١) ، وَلَعَلَّ لِلْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ أَثْراً بَيِّناً فِي تَحْقِيقِ أَمَنِ اللِّبْسِ فِيمَا مَرَّ^(٩٢) .

(٨٤) انظر د . عبد الفتاح أحمد الحموز ، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٦٩ -

(٨٥) انظر السيوطي ، مع الهوامع : ٣٣٣/٥ .

(٨٦) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ٢٧٣/١ .

(٨٧) انظر : عباس أبو السعود ، الفيل في ألوان الجموع ، القاهرة - دار المعارف : ٧٥ - ٧٩ .

(٨٨) انظر : عباس أبو السعود ، الفيل في ألوان الجموع : ٢٧٠ - ٢٧٨ .

خالد الأزهرى ، شرح التصريح على التوضيح : ٣٠/٢ ، ابن منظور لسان العرب : (فلك) : ٤٧٩/١٠ .

(٨٩) الشعراء : ١١٩ .

(٩٠) يونس : ٢٢ .

(٩١) البقرة : ١٦٤ .

(٩٢) انظر الزحشري ، المحاجاة بالمسائل النحوية : ١٠٠ - ١٠٢ .

ومِمَّا يُعَدُّ دليلاً بَيِّنًا في هذه المسألة على أَنَّ العربيةَ تهَجُرُ اللبسَ وتُجِلُّ إلى الإيضاح وإيصال المعنى بُيُسْرٍ وسهولة أَنَّ المفردَ والمثنى والجمع قد يُوضَعُ أحدهما موضعَ الآخر بقيد تَحَقُّقِ أَمْنِ اللبسِ على الرغم من أَنَّ الأصل أَنَّ يُوضَعُ كُلُّ لَفْظٍ على ما وَضِعَ له ، ومن ذلك قوله — تعالى — : « قَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما » (٩٣) ، وقوله — تعالى — : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما » (٩٤) ، أي : قلبا كما ، ومِثْنَهُما ، وقِيْدُ ذلك بأنَّ يكون لكلِّ واحد من المضاف إليه شيءٌ واحدٌ ؛ لأنَّه إِنْ كان له أَكْثَرُ التَّبَسِّ ، فلا يَصَحُّ أَنْ يُوضَعَ المفردُ أو الجمعُ في مثل قولنا : قَطَعْتُ أَذْني الزَّيْدِينِ لِلإِلباسِ في عددِ المقطوع (٩٥) .

ولعلَّ ما يُعزِّزُ أَنَّ للبناء الصرْفِيَّ أثرًا بَيِّنًا في تحقيق أَمْنِ اللبسِ ما يُطالِعُنا في الإِعلالِ من مسائل لم يُعَلَّ فيها الاسمُ أو الفعل ؛ لثَلَا يَلْتَبِسَ ببناءٍ آخر ، ومن ذلك أَنَّهُمْ لم يُعِلُّوا : اسوَدَّ واعوارَ وأضرابَهُما ؛ لأنَّه لو نُقِلَتْ فتحة الواو إلى الساكن قبلها وحُذِفَتْ إحدى الألفين لأصبَحَا : سادَّ وعارَّ ، فيلتبس ذلك . بفاعِلِ المضاعف (٩٦) .

ومن ذلك إِعلالِ اسمِ المكانِ من (قام) وأضرابه لتحقيقِ أَمْنِ لَبْسِهِ بـ (قام) ؛ لذلك يُقال فيه (مقام) (٩٧) .

ومنه أَنَّهُمْ لم يُعِلُّوا مِقُولًا ومِخْيَاطًا ؛ لثَلَا يَلْتَبِسَ بـ (فِعال) ، لأنَّهُما لو أُعِلَّا لأصبَحَا : مِقَالًا ومِخْاطًا (٩٨) على الرَّغم من أَنَّهُ لم يَثْبُتْ في كلامِ العربِ إِعلالُهُما .

(٩٣) التحريم : ٤ .

(٩٤) المائدة : ٣٨ .

(٩٥) انظر في هذه المسألة : الزحشري ، الحاجة بالمسائل النحوية : ١٧٨ — ، محمد بن سهل بن سراج النحوي (ت : ٣١٦ هـ) ، الأصول في النحو ، ج : ٣ ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت — مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م : ٣٤/٣ ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) ، كتاب التكملة ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، ١٤٠١ هـ — ١٩٨١ ، الجمهورية العراقية : ٤٥٣ ، العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٩/٢ . السيوطي ، مع الهوامع : ١٧١/١ — ، علي بن مؤمن بن عصفور (ت : ٦٦٩ هـ) ، ضرائر الشعر ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ م : ٢٥٢ —

(٩٦) انظر الرضي ، شرح الشافعية : ١٢٤/٣ —

(٩٧) انظر ابن عصفور ، المتع في التصريف : ٤٨٦/٢ .

(٩٨) انظر الرضي ، شرح الشافعية : ١٢٥/٣ .

والقول نفسه في عَدَمِ إعلالِ تَقْوَالٍ وَتَيَسَّرَ ؛ لثَلَاً يَلْتَبِسَا بعد النقل والحذف بِفَعَالٍ (تَقَالَ وَتَسَار) (٩٩) .

ومنه التصحيحُ في مثل : نَزَوَان ، وَقَطْوَان ؛ لِأَنَّهُمَا يُصْبِحَان : نَزَان وَقَطَان ، بعد النقل والحذف ، فَيَلْتَبِسُ (فَعْلَان) بِـ (فَعَالٍ) (١٠٠) .

ومنه التصحيحُ في مثل : عَصَوَان وَرَحَيَان ؛ لِأَنَّهُمَا يُصْبِحَان : عَصَان وَرَحَان ، بعد النقل والحذف ، فَيَلْتَبِسُ ثَنِيَّةُ الْمُقْصُورِ بِثَنِيَّةِ الْمُنْقُوصِ نحو : يدان ودَمان (١٠١) .

ومنه التصحيحُ في سُورُور (١٠٢) وَعُورُور (١٠٣) ؛ لِأَنَّهُمَا لَوَاعِلًا وَحُذِفَتْ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ السَّاكِنَتَيْنِ (سُورُورٌ وَعُورُورٌ) لِالْتِبَاسِ فُعُولٌ بِفُعُلٍ ، والقولُ نَفْسُهُ فِي قَوْلٍ مِنْ حَيْثُ الْإِعْلَالُ وَالْقَلْبُ وَالْحَذْفُ ، فَيَلْتَبِسُ (فُعُولٌ) بِـ (فَعْلٌ) (١٠٤) .

ومن ذلك عَدَمُ قَلْبِ الْوَاوِيَاءِ فِي مِثْلِ : سُورٍ وَبُورٍ ، كَمَا فَعَلُوا فِي : رُؤْيَا وَرُؤْيَةٍ اللَّتَيْنِ أَصْبَحَتَا بعد القلب : رِيًّا وَرِيَّةً ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْعُومِلًا كَذَلِكَ لِأَصْبَحَتَا : سِيرًا وَبَيْعًا ، فَيَلْتَبِسَانِ بِنَاءِ (فُعْلٌ) (١٠٥) .

ومن ذلك عودَةُ الْوَاوِ فِي (غَزَا) وَالْيَاءِ فِي (رَمَى) عِنْدَ إِسْنَادِهِمَا إِلَى أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ (غَزَوَا وَرَمَيَا) (١٠٦) .

ومن ذلك أَيْضًا ضَمُّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ عِنْدَ إِسْنَادِ (رَضِيَ) إِلَيْهَا ؛ لِثَلَاً تُقَلَّبُ يَاءٌ ، فَيَلْتَبِسُ الْجَمْعُ بِالْمَفْرَدِ (١٠٧) .

(٩٩) انظر الرضي ، شرح الشافية : ١٢٥/٣ .

(١٠٠) انظر ابن عصفور ، الممتع في التصريف : ٥٥٢/٢ .

(١٠١) انظر : ابن عصفور ، الممتع في التصريف : ٥٥٢/٢ ، الرضي ، شرح الشافية : ١٥٧/٣ .

(١٠٢) مِنْ شُرْتُ سُورُورًا ، إِذَا وَثَبَتْ وَثَرْتُ . انظر ابن منظور ، لسان العرب (سور) .

(١٠٣) مِنْ غَارَتِ الْعَيْنُ غُورُورًا .

(١٠٤) انظر ابن عصفور ، الممتع في التصريف : ٤٦١/٢ — ٤٩٤ .

(١٠٥) انظر الرضي ، شرح الشافية : ١٤٠/٣ .

(١٠٦) انظر الرضي ، شرح الشافية : ١٥٧/٣ .

(١٠٧) انظر ابن عصفور ، الممتع في التصريف : ٢٢٩/٢ .

(٤) الضبط الإعرابي :

لقد خضع النحويون في تصانيفهم المختلفة في العصور المختلفة لسلطان العامل والمعمول خضوعاً تاماً ، فالحركة الإعرابية لا بُدَّ من أن تدورَ في فلك العامل الذي يُحدِّد ماهيَّتها (١٠٨) . فللنصب خمسُ علامات : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون ، على أنَّ الفتحة أصيلةٌ والباقية فرعيةٌ . وللرفع أربعُ : الضمة : والواو والألف وثبوت النون ، على أنَّ الضمة أصيلةٌ والباقية فرعيةٌ . وللجرِّ ثلاثُ : الكسرة والياء والفتحة ، على أنَّ الكسرة أصيلةٌ والأخريان فرعيتان .

لقد سيطرَ الضبط الإعرابي على النحاة وتآليفهم على الرغم من أنه لا يُحقَّقُ أمن اللبس وحده في كثير من المواضع ، ولعلَّ ما يعزِّز ما نذهب إليه ما يُطالِعنا من عثراتٍ كثيرة في الضبط من خطباء الجُمع وغيرهم ، أو ممَّن يعملون في وسائل الإعلام ، وهي عثرات لا تعيقُ المستمعين عن فهم المعنى المراد ، وما يطالِعنا في تصانيف النحوم مسائلٌ مُختلفة لا دورَ فيها للضبط الإعرابي من حيثُ إصالحُ المعنى وتوضيحه ، ومن ذلك ما لم تظهر على آخره حركةٌ إعرابيةٌ كالمَحكيَّات والأسماء المقصورة ، والأسماء المبنية ، والأسماء المنقوصة رفعاً وجراً ، والجُمَل التي لها مواضعُ إعرابيةٌ ، وما لزم آخره حركةٌ إِبِاعِيَّة (١٠٩) ، وما جُرَّ جراً جوارياً (١١٠) .

وأمنُ اللبس يتحقَّقُ فيما عُدَّ من باب القلبِ المَكَانيِّ في الجملة نحو: كَسَرَ الزجَّاج الحَجَرَ ، وخرق الثوبُ المِسمارَ ، وعرضتُ الناقةُ على الحوض ، وغير ذلك من الشواهد التي تُطالِعنا في كلام العرب نظمه ونثره (١١١) ، والقرآن وقراءاته (١١٢) .

(١٠٨) انظر: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام (ت: ٧٦١هـ) ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ومعه كتاب منتهى الأُزب بتحقيق شرح شذور الذهب ، للشيخ محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة — المكتبة التجارية الكبرى ، طاهر بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ) ، شرح المقدمة المحسنة ، ج: ٢ ، تحقيق د. خالد عبد الكريم ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ م .

(١٠٩) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٣٧ —

(١١٠) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٢٥ —

(١١١) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، ظاهرة القلب المَكَاني في العربية : ١٦٥ — ١٧٣ .

(١١٢) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، ظاهرة القلب المَكَاني في العربية : ١٧٣ — ١٧٧ .

ويتحقق أمنُ اللبس فيما كان من باب النعت المقطوع نحو: أَعُوذُ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، ومَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ الْمَسْكِينِ ، على الرغم من عَدَمِ موافقة الصفة للموصوف في الحركة الإعرابية ، لأنَّ قرينة التبعية ، التي يجب أن تتوافر فيها قيود ما يُمكن أن يُعَدَّ نعتاً تحقّق أمن اللبس . والقول نفسه فيما يُعَدُّ من باب التوكيد المعنوي ، نحو: قَابَلْتُ الرَّجُلَ نَفْسَهُ ، فلا أثر للحركة الإعرابية في هذه المسألة من حيث إيضاح المعنى وتوصيله ، لأنَّ قرينة التبعية تغني عنها .

وفي العربيّة مسائلُ أخرى لو أُهْمِلَ الضبطُ الإعرابيُّ فيها لما التبس المعنى ، فتمييز الأعداد بَيِّنٌ من غير ضبط ، والقولُ نَفْسُهُ في المستثنى بعد (إِلَّا) وغيرها من أدوات الاستثناء ، والمنادى في كثير من أحواله (يُسْتَنَى من ذلك ما للحركة من دورٍ في إزالة لبس النكرة المقصودة بغير المقصودة) ، والحال والصفة إذا تراءت للقاريء أو السامع القرينة التبعية بقيودها المختلفة في كلّ مسألة على الرغم من أنَّ الحال يُمكن أن تحيىء من النكرة ، والقول نفسه في المعطوف لو أُهْمِلَ فيه الضبط الإعرابي ؛ لأنَّ القرينة التبعية تُحقّق أمن اللبس .

ولسنا في كلّ ما مرّ ندعو إلى إهمال الضبط الإعرابيِّ لما له من دورٍ كبيرٍ في فهم النصّ القرآنيّ وغيره ، ولكننا نذهب إلى أنّه لا بُدَّ من توافرِ القرائنِ الأخرى وتضامنها في كثيرٍ من المواضع لتحقيقِ أمنِ اللبس ، ولسنا نُنْكِرُ أنَّ كثيراً من المسائل لا بُدَّ من توافرِ الضبط فيها لتحقيقِ أمنِ اللبس ووضوح المعنى المُراد وجلائه ، ومن ذلك ما يُطالِعُنا في أسلوبِ التحذير والإغراء في مثل قولنا ، النَّارُ النَّارَ ، والدراسةُ الدراسةُ ، على الرغم من أنَّ النحاة قد نصّوا على وجوب النصب فيما مرّ لكون المُغَرى به والمحدّر مكرّراً ، ويظهر لي أنّه لا بُدَّ من الضبط في هذين المثالين ؛ لأنَّ المحدّر منه والمُغَرى به لو ارتفعا لالتبسا بالابتداء الذي لا يُفْهَمُ منه التحذيرُ والإغراء على الرغم من وجوبِ النصب بالعامل المحذوف ، ويبدو ذلك بيّناً فيما أُجيزَ فيه حذفُ العاملِ .

ومِمَّا لا بُدَّ من الضبط فيه إذا لم تتراء للقارئ أو السامع القرينة المعنوية ما يُنصَّب على الاختصاص كقولك: نحنُ العربُ مُتَّحِدُونَ، فلو أهْمِلَ ضبطُ (العرب) لالتبس الاختصاصُ بغيره.

ومنه النكرة المقصودة وغير المقصودة في باب النداء، فلا بُدَّ من الضبط الإعرابي؛ لئلا يلتبس على الرغم من أن إهمال الضبط لا يُخْرِجُهُما من باب النداء.

ومنه استواء معمولي الأفعال الناسخة والحروف الناسخة تعريفاً، فلا بُدَّ من الضبط، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر.

ومنه ما يصحُّ أن يكون فاعلاً معنى نحو: ضربَ محمدٌ محموداً، فكلا العلمين صالح لأن يكونَ فاعِلاً ومفعولاً لفظاً ومعنى إذا أهْمِلَ الضبط والقرينة المعنوية.

ومنه ما يُمكنُ أن يكونَ من الأحوال أبداً كقولنا: جاء الطالبُ ناجحاً، فلو أهْمِلَ ضبطُ (ناجحاً) تَوَهَّمَ أن هذه اللفظة بَدَلٌ من الفاعل، فيَلْتَبِسُ الحالُ بالبدل.

ومنه ما يجوزُ فيه العطف على ما قبله أو النصب على المفعول معه نحو: جاء زيدٌ وخالدٌ، فإهمالُ الضبطِ يُلْبِسُ المعطوفَ بالمفعول معه إذا لم تتوافرِ القرينة المعنوية.

و يبدو أثرُ الضبط في توضيح المعنى وإيصاله بجلاء إلى المستمع والقارئ في هذه الجملة الثلاث:

ما أَحَسَنَ زيداً، وما أَحَسَنَ زيدٌ، وما أَحَسَنُ زيدٌ؟.

و يبدو كذلك أيضاً في أفعال الأمر المعتلة الناقصة التي تصل إلى مفعول به صريح، نحو: في الرجلِ الحقِّ، (في) يَلْتَبِسُ على السامع بحرف الخفض (في) إذا أهْمِلَ الضبط والقرينة المعنوية أو غيرها من القرائن. ومن ذلك ما طابَقَ لفظُهُ من الأفعالِ الماضية لفظَ الحرف نحو (علا) الذي يَلْتَبِسُ في اللفظ بحرف الخفض (على)، و (إنَّ) فعلُ الأمر المُسند إلى ياء المخاطبة والمؤكد بالنون الثقيلة؛ لأنَّه يلتبس بالحرف الناسخ (إنَّ)، فلا بُدَّ من الضبط، ليتحقَّقَ أفنُّ اللبس، ومِنهُ البيتُ المصنوع (١١٣):

(١١٣) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٦٤.

إِنَّ هِنْدَ الْجَمِيلَةَ الْحَسَنَاءَ وَأَيَّ مَنْ أَتَبَعَتْ بِوَعْدٍ وَفَاءٍ
ف (إِنَّ) فَعْلٌ مُؤَكَّدٌ بنون التوكيد الثقيلة بمعنى (عَدَ) ، و (هِنْدُ) منادى ، فللضبط أَثَرٌ بَيِّنٌ في
توضيح المعنى إذا استثنينا القرائن الأخرى التي فيه .

ومنه أَنَّ للحرف في العربية معاني كثيرةً مختلفةً حملاً على التركيب اللغوي ، الذي يكون
فيه هذا الحرف عاملاً أو غير عاملٍ ، ولعلَّ ذلك يبدو بَيِّنًا في مثل قولنا للسائل : إِنَّ مُحَمَّدٌ
كَرِيمٌ ، على أَنَّ (إِنَّ) بمعنى نعم ، فلولا الضبط لالتمس حرفُ الجواب بحرف التوكيد
الناسخ . والقولُ نفسه في (لا) النافية للجنس ، ولا النافية للوحدة ، وغير ذلك من المسائل
المختلفة التي لا بُدَّ من الضبط فيها ليتحقَّقَ أَمْنُ اللبس .

ومِمَّا يُمكنُ عدُّه من هذه المسألة بناء المضارع أو الأمر المُسْتَدِّ إلى المخاطب على الفتح ،
لثلاً يلتبس بالمُسْتَدِّ إلى ياء المخاطبة لو كُسِرَ آخرُه (١١٤) ، نحو: اضْرِبَنَّ ، ولا تَضْرِبَنَّ ، .
ومِمَّا يَتَحَقَّقُ فيه أَمْنُ اللبس بالضبط الإعرابي الفعلُ المضارعُ المجزومُ المُسْتَدِّ إلى نون
النسوة وواو الجماعة نحو: لم يدعوا ، ولم يدْعُوْنَ ، فَتَحَقَّقْ أَمْنُ اللبس في هذين الفعلين
بحذف النون زيادةً على القرائن الأخرى .

ومن ذلك كَوْنُ الفَتْحَةِ علامةً جرَّ الممنوع من الصَّرْفِ عوضاً من الكسرة ؛ لثلاً يلتبس
بالمضارع إلى ياء المتكلم عند حذف هذه الياء وإبقاء الكسرة ، نحو: مَرَرْتُ بِعُمَرَ ، ومررتُ
بِعُمَرَ ؛ لِأَنَّ الممنوع من الصرف يُحْرَمُ من تنوين التمكن (١١٥) .

ومنه حذفُ حرفِ العِلَّةِ من المضارع المعتلِّ الناقص إذا سُبِقَ بجازم ؛ لثلاً يلتبس
بالمرفوع الذي لا تُحذفُ ياءُه في الغالب ، نحو: يأتي ، وَلَمْ يَأْتِ ، فيتحقَّقُ أَمْنُ اللبس بهذا
الحذف ، ويبدو ذلك بَيِّنًا في المضارع الناقص الواقع في جواب الطلب .

ومِمَّا يُمكنُ عدُّه من هذه المسألة عَدَمُ إِتِّباع حركة ألف الوصل لعين فعل الأمر
المفتوحة ؛ لثلاً يلتبس الإخبارُ بالاستخبار نحو: افْتَحْ ، اعْلَمْ .

(١١٤) انظر السيوطي ، مع الهوامع : ١٨٠/٦ .

(١١٥) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ٢٧١/١ .

ومن ذلك أنَّ حركة التخلُّص من التقاء الساكنين الكسر؛ لئلا تلتبس بالحركة الإعرابية؛ لأنَّ الكسرة لا تكون علامة جرٍّ مع تنوين (١١٦).

(٥) الوقف والابتداء :

الوقفُ ضروريٌّ في القراءة والكلام؛ لأنَّ القاريء أو المتكلِّم لا يستطيع أن يواصل القراءة أو الكلام؛ لأنَّ نفسه ينقطع، فلا بدُّ له من وقفةٍ للاستراحة. ويبدو ذلك بيّناً في قراءة القرآن الكريم؛ لأنَّ الوقف فيه ضروريٌّ، فلا بدُّ من إتقان قيوده ومواضعه؛ ولذلك عدَّ ابنُ الأنباري (١١٧) معرفة الوقف والابتداء من تمام معرفة القرآن. وقيل إنَّ ترتيل القرآن هو تجويد الحروف ومعرفة الوقف.

ولا يتأتَّى لأحدٍ معرفة معاني القرآن أو استنباط الأدلّة الشرعيّة منه إلا بمعرفة فواصله؛ ولذلك ذكر النكزاي أن الوقف عظيم القدر جليل الخطر (١١٨). ولعلَّ ما يُعزّز أهميّة معرفة الوقف وإتقان أحكامه أن الصحابة كانوا يتعلّمون من الرسول ما ينبغي أن يُوقف عنده (١١٩)؛ ولذلك أُفردت له تصانيف في أحكامه ومواضعه وأنواعه (١٢٠). وممّا يُعزّز ما مرَّ أن كثيراً من الخلف قيّد إجازة المُجيز للمُجاز بمعرفة الوقف والابتداء.

ولعلَّ أهميّة معرفة مواضع الوقف وأحكامه تكمنُ في أنّه يدورُ في فلك المعنى من حيث تحقيق أمن اللبس، والابتعاد عمّا يُخلُّ بالمعنى أو يُفسدُه أو يُبْعِدُه عمّا أريدَ منه، فالواقف والمبتدئ عليه أن يعرف المعنى؛ لأنَّ مقاطع الكلام تكون بعد معرفة معناه.

وللوقف أنواع اختلفت في عدّتها (١٢١)، وللمعنى الدور الرئيس في تحديد ماهيّتها من

(١١٦) انظر الرضي، شرح الشافية: ٢/٢٣٥.

(١١٧) انظر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، الإتقان في علوم القرآن، م: ٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤ م: ١/٢٨٢.

(١١٨) انظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ١/٢٨٣.

(١١٩) انظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ١/٢٨٢.

(١٢٠) انظر: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت: ٣٣٨ هـ)، كتاب القطع والانتناف، تحقيق د. أحمد خطاب العمر، بغداد— مطبعة العاني، ١٣٩٨ هـ— ١٩٧٨ م، وانظر في ذلك السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ١/٢٨١—

(١٢١) انظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ١/٢٨٤.

حيثُ التمامُ أو القبحُ ؛ ولذلك قيل إنَّه لا يقومُ بتمامِ الوقفِ إلَّا نحوِّي عالمٌ بالقراءة والتفسيرِ والقَصَصِ وتخليصِ بعضها من بعضٍ ، واللغة التي نزل بها القرآن ، وقيل إنَّه لا بُدَّ من أن يكونَ عالِماً بالفقه (١٢٢) . وأحسنُ أنواعِهِ عند نافع ما يُراعي المعنى المراد (١٢٣) .

ورأيتُ أن اتحدَّثَ عن هذه الأنواعِ بإيجازٍ مُعَزَّزاً إِنَّاها بشواهدٍ من القرآن الكريم ، ومؤثراً التفصيلَ فيما يُعَدُّ فيه الوقفُ قبيحاً لاستِحالةِ المعنى أو فسادِهِ ، أو عَدَمِ تحقُّقِ أمنِ اللبسِ فيه . ولعلَّ أهم هذه الأنواع :

(١) الوقفُ التامُّ :

وهو الذي يَحْسُنُ الوقفُ عليه والابتداءُ بِهِ ولا يَتَعَلَّقُ ما بَعْدَهُ بِهِ (١٢٤) ، ولا يَتَعَلَّقُ هو بما بَعْدَهُ ، ومن ذلك قوله تعالى : « وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » (١٢٥)

(٢) الوقفُ الحَسَنُ :

هو ما يَحْسُنُ الوقوفُ عليه ولا يَحْسُنُ الابتداءُ بما بَعْدَهُ (١٢٦) ، كقوله — تعالى — : « الحمدُ لله ربَّ العالمين » (١٢٧) . فالمعنى مفهومٌ ، والابتداءُ بقوله « الرحمن الرحيم » وما بَعْدَهُ لا يَحْسُنُ ، لأنَّه مجرورٌ .

(٣) الوقفُ الكافي :

هو المُنْقَطِعُ في اللفظِ المُتَعَلِّقُ بالمعنى (١٢٨) ، كقوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ » (١٢٩) ، وقوله — تعالى — : « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ » (١٣٠) ،

(١٢٢) انظر السيوطي ، الإِتقان في علوم القرآن : ٢٩٦/١ .

(١٢٣) انظر السيوطي ، الإِتقان في علوم القرآن : ٢٩٨/١ .

(١٢٤) انظر السيوطي ، الإِتقان في علوم القرآن : ٢٨٤/١ .

(١٢٥) البقرة : ٥ . بَعْدَهُ : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا .. » .

(١٢٦) انظر السيوطي ، الإِتقان في علوم القرآن : ٢٨٤/١ .

(١٢٧) الفاتحة : ١ .

(١٢٨) انظر السيوطي ، الإِتقان في علوم القرآن : ٢٨٦/١ .

(١٢٩) النساء : ٢٣ . بَعْدَهُ قَوْلُهُ — تعالى — : « وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ ... » .

(١٣٠) النساء : ٤١ . بَعْدَهُ قَوْلُهُ — تعالى — : « وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً » .

وقوله — تعالى — : «وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ» (١٣١) ، فالوقف فيما مرَّ وقفٌ كافٍ ؛ لأنَّ التركيب اللغويَّ كاملٌ ومعناه صحيحٌ بَيِّنٌ ، لا لبسَ فيه ، وما بعده يُعَدُّ تَتَمَّةً له ، فهو وقفٌ على ما لا يُخِلُّ بالمعنى أو يُفْسِدُهُ أو يُغَيِّرُهُ تَغْيِيراً فاحِشاً ، يصل فيه إلى درجة القُبْح أو الفُحْش .

(٤) الوقف القبيح :

لعلَّ لفسادِ المعنى وعدمِ تحقُّقِ أَمْنِ اللبسِ دوراً رئيساً في وَسْمِ هذا الوقفِ بالقُبْح أو الرداءة ، وهي مسألةٌ يجبُ أن يُنَزَّهَ كتابُ الله عنها ؛ لئلاً يَخْتَفِي المعنى والمُرَادُ ، أو يكونَ على خلافِ المراد ؛ ولذلك قيلَ في حَدِّه إِنَّهُ الذي لا يُفْهَمُ منه المُرَادُ ، ومن ذلك الوقفُ على «الحمدُ» أو «اللهُ» ، أو «يومٌ» ، أو «إِيَّاكَ» من فاتحة الكتاب ، فهو وقفٌ قبيحٌ ؛ لأنَّ المعني غيرَ بَيِّنٍ أو غيرُ مفهومٍ ؛ لأنَّها ألفاظٌ لا تفيد شيئاً ، فلا بُدَّ من التركيبِ اللغويِّ التامِّ حتى يتحقَّقَ أَمْنُ اللبسِ .

ومنه ما يَجْعَلُ المعنى فاسِداً مُسْتَحِيلًا ، فلا يصحُّ الالتجاءُ إليه ، ومن ذلك الوقفُ على قوله — تعالى — : «لقد كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا» (١٣٢) ، والابتداءُ بقوله : «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ» ، فالمعنى مُسْتَحِيلٌ على هذا الوقفِ والابتداءِ ؛ وَمَنْ تَعَمَّدَهُ وَقَصَّدَ معناه فقد كَفَرَ (١٣٣) . ومثله الوقفُ على قوله — تعالى — : «فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ» (١٣٤) والابتداءُ بقوله : «لا يهدي القومَ الظالمين» . والوقفُ على قوله — تعالى — : «فَلَهَا النَّصْفُ لِأَبِيهِ» (١٣٥) والابتداءُ بقوله «لكلٍّ واحدٍ منهما السُدُسُ ...» ، فالوقفُ في هذه الآية الكريمة يُوهِمُ أَنَّ النصفَ للبنِّ والأبوين معاً ، وهو خلافُ ما في الشريعة الإسلامية التي نصَّت على أَنَّ لكلٍّ واحدٍ من الأبوين السُدُسَ .

(١٣١) البقرة : ٢٥ . بقَّده قوله — تعالى — : «وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» .

(١٣٢) المائدة : ١٧ .

(١٣٣) انظر السيوطي ، الإِتقان في علوم القرآن : ٢٨٦/٢ .

(١٣٤) البقرة : ٢٥٨ .

(١٣٥) النساء : ١١ .

وَمِمَّا يُعَدُّ أَقْبَحَ مِمَّا مَرَّ الْوَقْفُ عَلَى الْمُنْفَى دُونَ حَرْفِ الْإِيجَابِ ، كَالْوَقْفِ عَلَى : « لَا إِلَهَ » (١٣٦) والابتداء بـ « إِلَّا اللَّهُ » ، وعلى قوله : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ » (١٣٧) والابتداء بـ « إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا » .

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْوَقْفَ الْقَبِيحَ يَقُودُ إِلَى ابْتِدَاءِ قَبِيحٍ ، وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا اخْتِيَارِيًّا ، وَأَنْوَاعُهُ كَأَنْوَاعِ الْوَقْفِ مِنْ حَيْثُ التَّمَامُ أَوْ الْحُسْنُ أَوِ الْقَبِيحُ (١٣٨) ، وَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ — تَعَالَى — « لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا » (١٣٩) والابتداء بقوله : « إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ » .

وَقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ قَبِيحًا وَالْإِبْتِدَاءُ حَسَنًا كَالْوَقْفِ عَلَى قَوْلِهِ — تَعَالَى — : « قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا » (١٤٠) ، وَالْإِبْتِدَاءُ بِقَوْلِهِ : « مَا وَعَدَنَا الرَّحْمَنُ ... » ، فَالْوَقْفُ قَبِيحٌ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، فَاسْمُ الْإِشَارَةِ يُؤْهِمُ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى الْمَرْقَدِ .

وَقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ حَسَنًا وَالْإِبْتِدَاءُ قَبِيحًا ، كَالْوَقْفِ عَلَى قَوْلِهِ — تَعَالَى — : « يُخْرِجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ » (١٤١) ، وَالْإِبْتِدَاءُ بـ « وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ .. » قَبِيحٌ ، لِفَسَادِ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحَدَّرُ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ .

وَبَعْدُ فَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ أَنَّ لِلْوَقْفِ الصَّحِيحِ دَوْرًا رَئِيسًا فِي تَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ فِي التَّرَكِيبِ اللَّغَوِيِّ وَإِبْعَادِهِ عَمَّا يُحِيلُ الْمَعْنَى وَ يُفْسِدُهَا ، وَأَنَّ الْوَقْفَ الْقَبِيحَ يُفْسِدُ الْمَعْنَى وَ يُغَيِّرُهَا وَيَجْعَلُهَا مُلْبِسًا ، يَخْضَعُ لِلتَّقْدِيرَاتِ وَالتَّأْوِيلَاتِ وَالتَّخْمِينَاتِ ؛ وَلِذَلِكَ يَطَالِعُنَا الْعُلَمَاءُ بِتَرْزِيقِ الْمَصَاحِفِ بِعَلَامَاتٍ لِلْوَقْفِ أَوْ عَدَمِهِ ؛ لِئَلَّا يَفْسُدَ الْمَعْنَى بِالْقِرَاءَةِ الَّتِي يَوْقِفُ فِيهَا وَقَفًا قَبِيحًا .

(١٣٦) محمد : ١٩ .

(١٣٧) الاسراء : ١٢٥ .

(١٣٨) انظر السيوطي ، الإتيقان في علوم القرآن : ٢٩٢/١ .

(١٣٩) آل عمران : ١٨١ .

(١٤٠) يس : ٥٢ .

(١٤١) الممتحنة : ١ .

ويتبيّن لنا ممّا مرّ أيضاً ليتحقّق أمن اللبس ووضع المعنى أنّه لا يصحّ الوقف على المضاف دون المضاف إليه، أو المنعوت دون نعتيه، أو الرافع دون مرفوعه، أو الناصب دون منصوبه، أو المؤكّد دون توكيده، أو المعطوف دون المعطوف عليه، أو المبدل منه دون بدله، أو الحروف الناسخة والأفعال الناسخة دون أسمائها وأخبارها أو أسمائها دون أخبارها، أو المستثنى منه دون المستثنى، أو الفعل دون مصدره، أو الموصول دون صلته، أو الحرف الحافض دون مخفوضه، أو الشرط دون جزائه (١٤٢).

(٦) الإدغام والفتك:

يبدو دور هذه المسألة بيّناً في تحقيق أمن اللبس من حيث فكّ الإدغام في كلّ ما يمكن أن يلتبس من الأبنية لو أدغم؛ ولذلك أجازوا الإدغام في (امحى)؛ لأنّ أمن اللبس يتحقّق بأنّه ليس في العربية بناء (أفعل) بتكرير الفاء إلّا ما كان من باب (امحى) و (أذكر) و (أناقل) (١٤٣) في: انمحى وأذكر، وتناقل.

من ذلك أنّهم لم يجيزوا الإدغام في: (وطد) (١٤٤) و (وتد) (١٤٥)، وشاة زماء (١٤٦)؛ لأنها لو أدغمت لصارت وطاً (١٤٧)، ووداً (١٤٨)، وزمّاء (١٤٩).

ومن ذلك أنّهم لم يجيزوا الإدغام فيما لم يكن تقارب الحرفين فيه كاملاً؛ لأنّه يلتبس ببناء آخر، نحو: قنوان (١٥٠)، وصنوان (١٥١)، وبُنيان (١٥٢)؛ لأنها لو أدغمت لأصبحت من باب: فِعال، وفُعال.

(١٤٢) انظر الإتيان في علوم القرآن: ٢٨٥/١.

(١٤٣) انظر الرضي، شرح الشافية: ٢٦٧/٣.

(١٤٤) وطلد الشيء: أثبته وتعلّاه.

(١٤٥) وتد: ضرب الود.

(١٤٦) الزمّة: شيء يُقطع من أذن البعير فيترك معلقاً.

(١٤٧) الوط: الضّر.

(١٤٨) الود (مثلث الواو): الحب. وقد ورد الإدغام في لغة تميم.

(١٤٩) الزمّاء: يظهر لي أنّ زمّاء مؤنث أزم، وهو البعير الذي يرفع رأسه من ألم. انظر ابن منظور، لسان العرب (زعم).

(١٥٠) القنوان: جمع قنّو، وهو من النحلة بمنزلة العنقود من العنب.

(١٥١) الصنوان: جمع صنو، وهو الأخ الشقيق.

(١٥٢) انظر الرضي، شرح الشافية: ٢٦٧/٣.

ومنه عدم الإدغام في مثل : قُوُولَ ؛ لأنه لو أَدْغَمَتِ الواو الأولى في الثانية لالتبس بـ (فُعَل) المبني للمفعول (١٥٣) .

ومنه منع الإدغام فيما كان مُؤَدِّياً إلى تغيير بناء المُلْحَق عَمَّا الحَقَّ به ، نحو : قَرَدَدٍ (١٥٤) ؛ إذ أَدْغَمَ لصار بعد نقل حركة الدال الأولى قَرَدًا ، والقول نَفْسُهُ في جَلَبَبٍ وَاقْعَنْسَسَ (١٥٥) .

ومِمَّا يَمَكِّنُ عَدَّهُ من بابِ منع الإدغام لتحقيقِ أَمْنِ اللبس ما نصَّ النحويون على وجوب فَكِّ الإدغام فيه نحو : شَلَل ، وَطَلَل ، وَضَرَر وَعِدَّد ، وَسُرُرٌ وَغَيْرَهَا ، ولقد ذكر النحويون (١٥٦) أَنَّ عِلَّةَ امتناع الإدغام فيما كان جمعاً يعود إلى مخالفته للأفعال في الوزن ؛ لأنَّ الإدغام خُصَّ بالفعل لفرعيَّتيهِ ، أمَّا امتناعُهُ فيما كان من باب (فَعَل) من الأسماء فإِلْخِفَتِهِ .

ومن كان من باب (فَعِل) و (فُعِل) يُدْغَمُ لَشَبْهِهِ الفعل في البناء ، وعَزَزَ النحويون البناءَ الأولَ (١٥٧) بـ (طَبَّ) و (صَبَّ) ، لأنَّ أصلهما : طَبَّبَ وَصَبَّبَ بكسر الياء حملاً على فعليهما : طَبِيتُ وَصَبِيتُ . أمَّا (فَعَل) فَلَمْ يَزَوِّدْنَا النحاة بشاهدٍ له مكتفين بأنَّهُ لم يَجِءْ مُظْهِراً في موضع من كلام العرب . وذهب أبو الحسن بن كيسان إلى أَنَّ ما كان من باب (فَعِل) و (فُعِل) لا يُدْغَمُ ؛ لأنَّ أَمْنَ اللبس لم يتحقَّق ؛ لأنَّهما لو أَدْغِمَا لما عَلِمَ الأصلُ فيهما من حيثُ ضَمُّ العينِ أو كسرها ، ولكنَّ ابنَ عصفورٍ (١٥٨) أجاز هذه المسألة من غير التفاتٍ إلى هذا اللبس ؛ لأنه قد وردَ ذلك في مختارِ اسمٍ للفاعل والمفعول أيضاً .

(١٥٣) انظر الرضي ، شرح الشافية : ٢٣٨/٣ .

(١٥٤) القَرَدُّ : ما ارتفع وغلظ من الأرض .

(١٥٥) انظر : ابن عصفور ، المتع في التصريف : ٦٤٨/٢ .

(١٥٦) انظر الصبَّان ، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني : ٣٤٦/٤ .

(١٥٧) انظر : ابن عصفور ، المتع في التصريف : ٦٤٤/٢ ، الرضي ، شرح الشافية : ٢٤٦/٣ ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت :

٣٩٢هـ) ، المنصف ، ج : ٣ ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، القاهرة — مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٤م :

٣٠١/٢ .

(١٥٨) انظر ابن عصفور ، المتع في التصريف : ٦٤٥/٢ —

ولقد أَلَحَقَ النحاة بالاسم الذي من باب (فَعَلٍ) : شَرَّةَ وَبَرَّةَ ، وَظَلَّلَانَ وَشَرَّانَ ، وَدَجَجَانَ (١٥٩) وَخُشَّاءَ (١٦٠) من حيثُ منع الإِدْغَامِ (١٦١) .

و يتراءى لي بعد أن قمت باستقصاء ألفاظ كثيرة من باب (فَعَلٍ) بإسكان العين وَفَتْحِهَا في مظان اللغة أن ما كان مصدرا في بعضها قد ورد بالإدغام والفك نحو: حَلَّ حَلًّا وَحَلَلًا ، وَبَلَّلَ يَلًّا وَبَلَلًا ، وَشَلَّتْ يده شَلًّا وَشَلَلًا ، وَزَلَّ زَلًّا وَزَلَلًا ، وَشَجَّ شَجًّا وَشَجَجًا ، وَشَقَّ الْأُمُرُ شَقًّا وَشَقَّقًا ، وَخَبَّ خَبًّا وَخَبَّبًا ، وَدَرَدَرًا وَدَرَرَرًا ، وَدَكَّ الْبَعِيرُ دَكًّا وَدَكَّا ، وَذَبَّ ذَبًّا وَذَبَّبًا ، وَرَجَّ رَجًّا وَرَجَجًا وغيرها . و يتراءى لي أيضا أن ما مَرَّ يُمَكِّنُ حمله على أن في مصدر الفعل الذي من هذا الباب لغتين بإسكان العين والإدغام وَفَتْحِهَا وَفَكَّهَ ، أو بَفَتْحِهَا على أن من العرب مَنْ يُدْغِمُ وَمَنْ لَا يُدْغِمُ ، ولعل ما يعزِّر ذلك أن ضَفًّا (١٦٢) قد وَرَدَ بِفَكِّ الإِدْغَامِ أَيضًا (ضَفِيف) .

أمَّا ما كان من باب (فَعَلٍ) اسما فيُظْهِرُ لي أنه قد وَرَدَ بِفَكِّ الإِدْغَامِ لتحقيق أمن اللبس بالمصدر على الرغم من أن بعض المصادر قد وَرَدَتْ بالفك والإدغام كما مرَّ ، ومِمَّا جاء من الاسم : الْفَلَّلُ ، وَالْهَلَّلُ (أَوَّلُ المطر) ، وَالْخَلَّلُ (منفَرَج ما بين شيئين) ، إِذْ لو أُدْغِمَ لالتبس بِالْخَلِّ المعروف ، وَالشَّلَّلُ (يَبَسُّ في اليد) ، وَالظَّلَّلُ (ما شخص من آثار الديار) ، وَالْبَلَّلُ ، فَلَوْ أُدْغِمَ ما مَرَّ لالتبس ببناء الاسم ببناء المصدر ، أو ببناء (فَعَلٍ) بـ (فَعْلٍ) .

أمَّا ما كان جمعا من باب (فُعِلَ) و (فَعِلَ) و (فُعِلَ) فَعِلَّةً امتناع الإدغام فيه عند النحويين تعود إلى أنه مخالِفٌ للأفعال في الوزن (١٦٣) ، و يظهر لي أن ما ذهب إليه النحاة ليس مقبولا ، وأن امتناع الإدغام يعود إلى تحقيق أمن اللبس بالمفرد ، فإدغام ما كان جمعا من باب (فُعِلَ) يَلْبِسُهُ بالمفرد الذي من باب (فُعِلَ) نحو: الْخُطَطُ وَالْخُطَّ (الطريق

(١٥٩) الدججَان : ديب في السير .

(١٦٠) الْخُشَّاء : العظم الناشئ خلف الأذن .

(١٦١) انظر ابن عصفور ، المتع في التصريف : ٦٤٥/٢ .

(١٦٢) ضَفِيفُ الحال : رقيق الحال .

(١٦٣) انظر الصَّبَّان ، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني : ٣٤٦/٤ .

المستطيل) ، والخَبَب (جمع خُبَّة) والخَب (الخزقة الطويلة مثل العصا) ، والجُد والجُد (جانب الشيء) ، والجَبَب (جمع جُبَّة) والجَب (البئر الواسعة) .

والقول نفسه في (فِعَلَ) جمعاً ، نحو: الحَقَّق (جمع حَقَّة ، وهي النصيب) ، والِحَقُّ (ما دخل في السنة الرابعة من الإبل ، وأمكن ركوبه) ، والِحَلَّ (جمع حِلَّة) والِحَلَّ (المُبَاح) ، والِحَجَج (جَمْعُ حِجَّة) والِحِجُّ ، والِعِدَّ (جمع عِدَّة) والِعِدُّ (الماء الجاري) ، والِخِطُّ والِخِطُّ (ما يَخْتِطُّه الإنسان لنفسه من الأرض) ، وغير ذلك من الجموع والمفردات الكثيرة .
والقول نفسه فيما كان جمعاً من باب (فُعَل) نحو: ذُلُّ (جمع ذَلُول ، وهو السهل) وذُلٌّ ، وسُرُّر وسُرَّ (خَطُّ بطن الكف والوجه والجهة) ، وجُدِّد (جمع جديد) وجُدَّ (مجدود عظيم الخط) ، وغير ذلك .

أمّا بناء التعجب (أفْعِلْ ب) نحو: أعزِّزْ به وأضرِّبْه فلا ضيرَ في إدغامه على الرغم من أنَّ المسموعَ الفُكُّ إلّا ما روي عن الكسائي من إجازة الإدغام (١٦٤) ؛ لأنَّه لا مانع من ذلك إنَّ حُمِلَ على أنَّه فِعْلٌ ، إلّا إذا أريدَ الإبقاء على الفُكُّ طلباً لتحقيق أمن اللبس بمثله من أفعال الأمر بناءً .

وبعدُ فيتَّضِحُ لنا ممّا مرَّ أنَّ العربية تهجرُ اللبسَ في المعنى والمبنى ، فلا يصحُّ إدغامُ الجموع التي من باب فِعَلٍ أو فُعَلٍ أو فُعْلٍ ، لثلاثاً تلتبس بالمفرد الذي من باب : فِعْلٍ ، أو فُعْلٍ ، أو الاسم ؛ لثلاثاً يلتبس بالمصدر ، أو الفعل المبني للمفعول ، لثلاثاً يلتبس بآخر مبنيٍّ للمفعول من بناء آخر ، أو ما ألحقَ ببناء ؛ لثلاثاً يخرجَ عمّا ألحقَ به .

(٧) التقاء الساكنين :

العربية تسمَحُ بالتقاء ساكنين فيما يلي :

(أ) أن يكونَ السَّاكِنَانِ في كلمةٍ على أن يكونَ السَّاكِنُ الأولَ حرفَ مدٍّ والثاني مُدْعِماً في مثله ، نحو: شَابَّةٌ ودَابَّةٌ واحمَارٌّ .

- (ب) أن يكون الساكنان فيما قُصِدَ سرُّهُ من حروف الهجاء، نحو: نُؤنْ مِئْمَ، قافٍ.
(ج) أن يكون الساكنان في كلمةٍ موقوفٍ عليها، نحو: زَيْدٌ، مسكينٌ.

ولعل ما يبدو فيه تحقيقُ أَمْنِ اللبسِ الأوَّلُ؛ لأنَّه لو حُذِفَتِ الألفُ منه للتخلُّص من التقاء الساكنين لالتبس ما فيه ألف بما يخلو منها، نحو: العامُّ بالعم، والهائمُ بالهم، والجادُّ بالجد، واحمَّارِب (احمر)، ولذلك كان اغتفار التقاء الساكنين فيما مرَّ وأضرابه لتحقيق أَمْنِ اللبس.

ولقد ورد عن العرب ما يُمكنُ أن يُعَدَّ من باب التقاء الساكنين، نحو: التقت حلقتا البطان، بإثبات الألف على الرغم من وَسْمِهِ بالشذوذ، وقولهم في القسم ها الله، بإثبات الألف أيضا، وقولهم في الاستفهام: آحسُّ عندك؟ بالمدِّ، لتحقيق أَمْنِ اللبس بالإخبار، وقولهم: إي الله، بإثبات الياء (١٦٥).

ولتحقيق أَمْنِ اللبس اقترح الأستاذ أحمد حسن الزيات أن يُعْتَفَرَ التقاء الساكنين في الموضعين التاليين:

(أ) في الاسم صحيح الآخر إذا جُمِعَ جمعٌ مذكرٍ سالماً، وأُصِفَ إلى اسم محلِّي ب (أل) رفعاً وجراً، نحو: اجتمع ممثلو العراق بممثلي الأردن، بإثبات الواو والياء دفعاً للالتباس بالمفرد.

(ب) في الاسم المنقوص إذا جُمِعَ جمعٌ مذكرٍ سالماً، وأُصِفَ إلى ياء المتكلم، أو إلى الاسم المحلِّي ب (أل)، نحو: جاء محاميي، وقابلت محامي الرجل، دفعاً للالتباس بالمفرد أيضاً (١٦٦). على أن يكون الأول في الرفع والنصب والجر، أمَّا الثاني ففي النصب والجر.

ولقد عدَّ الأستاذ إبراهيم مصطفى إبقاء ياء المنقوص في الموضع الثاني غير مقبول، لا يصحُّ أن يُصارَ إليه؛ لأنَّه ليس في كلام العرب ما يُبرِّره، أمَّا إبقاء الياء في الاسم صحيح

(١٦٥) انظر السيوطي، همع الموامع: ١٧٨/٦.

(١٦٦) أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، قرار لغوي، إباحة المد عند التقاء الساكنين، مجلة مجمع اللغة العربية، اقترح زيادة موضع على المواضع الثلاثة التي يُتَّفَقَرُ فيها التقاء الساكنين، ١٩٥٥ م، ج: ٨، ص: ٢٤١-٢٤٤.

الآخر في الموضع الأول ففي العربية ما يعززه على الرغم من شذوذه كما مرَّ
 وذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنَّ اختلافَ القراء في قدر المدِّ ومراتبه يُمكنُ أنْ
 يكونَ مبرراً لما اقترحه الأستاذ أحمد الزيات ؛ لأنه يُتخذ وسيلةً تعليميةً .

وبعدُ فلتتحقيق أمن اللبس فيما مرَّ لا بُدَّ من تسوية هذه المسألة على الرغم من أنَّ
 المدرسين يلجئون إلى هذه المسألة في قاعات الدرس على الرغم من عدم تسوية اللغويين
 والنحاة ، وإنَّني لأضمُّ صوتي إلى صوت الأستاذ أحمد حسن الزيات في إجازة التقاء
 الساكنين فيها من غير تردُّدٍ ، لأنَّها تُعدُّ وسيلةً تعليميةً لتحقيق أمن اللبس في الكلام
 المسموع .

ومِمَّا يُتَخَلَّصُ فيه من التقاء الساكنين بالفتح لتحقيق أمن اللبس بناءً (أنت) على
 الفتح في خطاب المذكر ، وبناءً فعلي الأمر والمضارع على الفتح في خطابه أيضاً ، لثلاً يلبسها
 بخطاب المؤنث نحو : اضربنَّ ، ولا تضربنَّ ، اضربينَّ ، ولا تضربينَّ (١٦٧) .

(٨) عَوْدُ الضميرِ على مَنْ هُوَ له :

لقد ذكر النحويون أنَّ المشتقَّ إذا وقع خبراً أو حالاً أو صفةً يتحمَّل ضميراً مستتراً إذا
 أُمِّنَ اللبس (١٦٨) ، أمَّا إذا لم يؤمَّن اللبس فلا بدَّ من إبراز الضمير ؛ لثلاً يجري على غير مَنْ
 هُوَ له ، نحو : زيدٌ عمروٌ وضاربُهُ هو ؛ لأنَّ المعنى على أنَّ زيدا هو الضارب ، وأنَّ المضروبَ
 عمرو ، ولو استتر الضمير في المشتق لآذَن التركيب بعكس المعنى ، وذهب البصريون إلى أنَّه
 إنْ تحقَّقَ أَمِنُ اللبس فلا بُدَّ من إبراز الضمير أيضاً ، نحو : زيدٌ هندٌ ضاربُها ؛ لجريان الخبر
 على غير مَنْ هُوَ له ، أمَّا الكوفيون فلا يُوجبون ذلك ؛ لأنَّ أَمِنَ اللبس قد تحقَّقَ ، وهو القول
 الظاهر ؛ لأنَّ المعنى بيِّنٌ من غير الإبراز . والقولُ نفسه من حيثُ وجوبُ إبراز الضمير في مثل

(١٦٧) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ٢٧٤/١ .

(١٦٨) انظر السيوطي ، مع الهوامع : ١٠/٢ —

ذهب ابن مضاء (انظر د . عبد الفتاح الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٠١/١ —) إلى أنَّ المشتقَّ يدلُّ على
 صاحبه من غير حاجةٍ إلى ادعاء الاستتار .

انظر في ذلك أيضاً ، الصَّبَّان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٩٨/١ —

قولنا : غلامٌ زيدٌ ضاربُهُ هو ؛ لأنه لولا إبرازُ الضمير لعدَّ زيدٌ مضروباً ؛ لأنَّ المشتقَّ جارٍ في اللفظ على المبتدأ (غلام) على أنَّ الهاءَ كالمضاف إليه (زيد) (١٦٩) .

ويممَّا يبرزُ فيه الضمير منفصلاً لتحقيق أمن اللبس بعضُ الصور التي يُوكَّد فيها ضميرُ رفع ، نحو : هندٌ ذهبَتْ هي نَفْسُها أو عَيْنُها ؛ لأنَّ تركَ الضمير الفاصل (هي) يؤدي إلى اللبس من حيث يُظنُّ أنَّها عَمِيَتْ أو ماتَتْ (١٧٠) .

و يتحقَّقُ أمنُ اللبس أحياناً بالاستغناء عن الضمير بالاسم الظاهر ، وهي مسألة قد أفرد لها الزركشي مكاناً (١٧١) ، ومن ذلك قوله — تعالى — : «وَقَرَأَنَ الْفَجْرِ إِنَّ قَرَأَنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً» (١٧٢) ، فلو قيل (إنه) لأوهم عودَ الضمير إلى الفجر (١٧٣) ، وقوله — تعالى — : «يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ» (١٧٤) ، فلو قيل (دائِرَتُهُ) لالتبس بأن يكون الضمير عائداً إلى الله تعالى (١٧٥) ، وقوله — تعالى — : «قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ» (١٧٦) ، فلو قيل (تُؤْتِيهِ) لأوهم أنَّه عائِدٌ إلى الأول (١٧٧) .

(٩) الحذف :

الحذف من سماتِ العربيَّة البازرة ؛ لأنَّها تميل إلى أن يُؤدَّى المعنى بأخصر طريقٍ وأخصر لفظٍ ؛ لأنَّ الحشو والإطالة في التركيب اللغوي ليسا من سماتها إذا توافَرَ أمرُ اللبس ، ولعلَّ ما يُعزِّز ذلك ما يطالعا في القرآن الكريم من محذوفات كثيرة (١٧٨) . ولقد

(١٦٩) انظر الشيخ خالد الأزهرى ، شرح التصريح على التوضيح : ١٦٣/١ .

(١٧٠) انظر السيوطي ، مع الموامع : ١٩٧/٥ .

(١٧١) انظر الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٤٨٨/٢ —

(١٧٢) الإسراء : ٧٨ .

(١٧٣) انظر الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٤٨٩/٢ .

(١٧٤) الفتح : ٦ .

(١٧٥) انظر الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٤٨٨/٢ .

(١٧٦) آل عمران : ٢٦ .

(١٧٧) انظر الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٤٨٨/٢ .

(١٧٨) انظر د . عبد الفتاح الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٣٣ — ٨٣٨ .

قَيَّدَ النحاةُ الحذفَ بوجودِ دليلٍ يتحقَّقُ معه أَمْنُ اللبسِ ، فحَذَفُ (لا) النافية في قوله تعالى : «قالوا تالله تفتأُ تذكُرُ يوسفَ» (١٧٩) ، أي : لا تفتأُ ، محمولٌ على أنَّ حرفَ النفي حُذِفَ للعلم به (١٨٠) .

ويجوزُ حَذْفُ الحافِضِ إنْ أَمِنَ اللبسُ كحذفه مع المصادر المؤوَّلة من (أَنْ) ، أو (أَنَّ) وما في حيزها (١٨١) ، وغير ذلك من المواضع ، وإذا لم يتحقَّقْ أَمْنُ اللبسِ فلا يصحُّ حذفه ، كقولنا : مالٌ عَنِّي ؛ لأنَّ حذفه مُلبِسٌ ؛ لأنَّه يُقالُ : مالٌ إِلَيَّ (١٨٢) ، والقولُ نفسه في (رَغِبَ) (١٨٣) .

ولم يُجَوِّزِ النحاةُ الحذفَ إذا لم يتحقَّقْ أَمْنُ اللبسِ ، ومن ذلك مَنَعُ حذف ألف الوصل في قولنا : آلَ حَسَنٍ عَنَدَكَ ؟ ، لئلاَّ يَلْتَبِسَ الاستخبارُ بالإخبار (١٨٤) .

ومن ذلك أنَّ ابنَ كيسانٍ قد مَنَعَ حذفَ الجزء الثاني من العلم المركب إذا أُريدَ ترخيُّمُهُ ؛ لئلاَّ يَلْتَبِسَ بالمفرد ، نحو : يا سَيْبَ ، ويا حَضَرَ ، ويا خَمْسَةَ في : سبويه وحضرموت وخمسة عشر (١٨٥) .

ومنه أنَّهم نسبوا إلى المضاف إليه في العلم المركَّب تركيباً إضافياً إذا خيفَ التباسُهُ بمنسوبٍ آخر ، نحو : مَنافِيٍّ وأشْهَلِيٍّ في النسب إلى : عبد مناف ، وعبد أشهل ؛ لأنَّه لو قيلَ عَبْدِي لالتبسَ بالنسب إلى عبد القيس (١٨٦) . ومن ذلك أيضاً النسب إلى المضاف إليه في : ابن عمر ، وابن الزبير ، وابن كُراع (١٨٧) .

(١٧٩) يوسف : ٨٥ .

(١٨٠) انظر د . عبد الفتاح الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٨٠٣ .

(١٨١) انظر د . عبد الفتاح الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٧٠٢ .

(١٨٢) انظر د . عبد الفتاح الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٧٠٢ .

(١٨٣) انظر د . عبد الفتاح الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٧٠٣ .

(١٨٤) انظر : حسن بن قاسم المرادي (ت : ٧٤٩هـ) ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق طه محسن ، ١٣٩٦هـ — ١٩٧٥م :

٩٩ ، د . عبد الفتاح الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٨٠٦ .

(١٨٥) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ٨٢/٣ .

(١٨٦) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ٢٧٤/١ . همع الهوامع : ١٥٧/٦ .

(١٨٧) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ١٥٧/٦ ، الرضي ، شرح الشافعية : ٧٤/٢ .

ومنه أنهم لم يُجَوِّزوا حذف حرف النداء من المستغاث به ؛ لئلاَّ تَلْتَبَسَ لامهُ المفتوحة بلام الابتداء ؛ لأنَّ قرينة الضبط الإعرابي تختفي في المقصور المستغاث به ، والقول نفسه في المبني والموقوف عليه (١٨٨) .

ومنه أنَّ البصريين قد منعوا حذف حرف النداء من اسم الإشارة ؛ لئلاَّ يلتبس به غير منادى ، أمَّا تجويزُ هذا الحذف مع العلم فيعود إلى أنه مبني على الضم إذا كان مفرداً — ومنصوباً إذا كان مضافاً (١٨٩) .

ومن ذلك حذف حرف من الكلمة ليتحقَّق أمرُ اللبس ، ويبدو ذلك بيناً في النسب إلى مذهب أبي حنيفة : حَنَفِيٍّ ، أمَّا النسب إلى بني حنيفة فحنيفيٍّ ، وكذلك النسب إلى مدينة الرسول : مَدَنِيٍّ ، أمَّا إلى مدينة المنصور فمدينيٍّ (١٩٠) .

ومنه حذف حرف العلة من المضارع المعتلِّ الناقص إذا سبقَ بجازم ؛ لئلاَّ يلتبس بالمرفوع ، أمَّا حذفُ الياء من المنقوص فلعدم التباسه (١٩١) .

(١٠) مسائلُ أخرى متفرقةُ :

في العربية مسائلُ أخرى تُعدُّ مُلَبِّسَةً ، ولذلك لجأ العرب إلى تحقيق أمرِ اللبس فيها ؛ لأنَّ العربيةَ لُغَةٌ تفاهمٍ وتخطبٍ ، تهجر الإلباس والتعمية ، ومن هذه المسائلُ أنَّ حرفَ النداء (يا) لا يستعمل في أسلوب الندبة إلاَّ إذا أُمرَ اللبسُ ، كأنَّ يُنْدَبَ مَيْتٌ مسمًى بزريد : يا زريده ، أو يُنْدَبُ إذا كانَ بحضرتك ؛ لئلاَّ يلتبسَ بالمنادى (١٩٢) .

ومنها أنَّ تاء التأنيث تَلْحَقُ المؤنَّثَ المصغرَ الذي بلا علامة التأنيث بقيد تحقُّق أمرِ اللبس ، فلا يصحُّ أن تَلْحَقَ خَمْساً وغيره من أعداد المؤنَّث ، لئلاَّ تلتبسَ مصغرةُ بأعداد المذكر مصغرةً ، والقول نفسه في تصغير بقر وشجر ؛ لئلاَّ يلتبس بتصغير شجرة وبقرة (١٩٣) .

(١٨٨) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ٢٧٣/١ .

(١٨٩) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ٢٧٣/١ .

(١٩٠) انظر السيوطي ، مع الهوامع : ١٦٢/٦ .

(١٩١) انظر السيوطي ، مع الهوامع : ١٧٨/١ ، الرضي شرح الشافية : ٣٠٠/٢ — ٣٠٢ .

(١٩٢) انظر السيوطي ، مع الهوامع : ٦٦/٣ — ٦٧ .

(١٩٣) انظر السيوطي ، مع الهوامع : ١٤٣/٦ .

ومنها أَنَّ الفعلَ الماضيَ يَجُوزُ أَنْ تَلَحَقَهُ هاءُ السكت عند كثيرٍ من النحويِّينَ إذا لم تَلْتَبَسَ هذه الهاءُ بالهاءِ ضميراً ، كأنَّ يكونَ الفعلَ لازماً لا يصلُ إلى مفعولٍ به صريحٍ ، نحو : قَعَدَهُ ، أَمَّا (ضَرَبَهُ) فلا يصحُّ عُدَّ الهاءُ فيه للسكت ؛ لأنَّها ضميرٌ (١٩٤) .

ومنها أَنَّ التاءَ التي تُعَدُّ عوضاً من ياءِ المتكلمِ التي في محلِّ جرٍّ بالإضافة في مثل : يا أبتِ ، ويا أُمَّتِ ، لا يصحُّ أن يُؤْتى بها في اسمٍ له مؤنَّثٌ من لفظه ، نحو عَمَ وخال ، لئلاَّ يَلْتَبَسَ نَحْوُ : يا خالَتِ ويا عَمَّتِ بمؤنثيهما (١٩٥) .

ومنها أَنَّ اللامَ الفارقةَ تَلزِمُ خبرَ (إِنْ) المَخَفَّةَ من المَثَقَلَةِ إذا أُهْمِلَتْ ؛ لئلاَّ تَلْتَبَسَ بِـ (إِنْ) النافية عند عدم توافر القرينة ، وهذه اللامُ ليست بلازمةً إذا أُعْمِلَتْ (١٩٦) .

ومنها أَنَّ النحويِّينَ قد قَيَّدُوا المنصوبَ على الاختصاصِ أن يكونَ محلِّيَّ بـ (أَل) أو مضافاً إلى محلِّيَّ بها في الغالب ، ولم يَجُوزُوا أن يكونَ من أسماء الإشارة أو نكرة ؛ لأنَّهما لا يُزِيلانِ اللبسَ والغموضَ اللذين يزيلُهُما ما توافرت فيه القيود (١٩٧) .

ومنها أَنَّهُمْ لم يَجُوزُوا حذفَ الألفِ من (حُبْلَى) عند التثنية ؛ لئلاَّ يَلْتَبَسَ مُثَنَّاها بِمثنَّى (حُبْل) ، خلافاً للكوفيِّينَ ؛ لأنَّهم يُجيزُونَ حَذْفَهَا فيما زاد على أربعة أَحْرَفٍ (١٩٨) .

وَمِمَّا يُعَدُّ مُلْتَبَساً إذا لم تتوافر القرينةُ العهديَّةُ الذهنيَّةُ ما صَغُرَ تصغيرَ ترخيمٍ ، نحوُ أَحْيَمِدَ في : أَحْمَدَ وَمُحَمَّدَ ، ومحمود ، وحامد ، وحدان ، وحَمْدون ، وحُمود ، فتلْتَبَسَ هذه الأعلامُ على القارئِ والسامعِ في هذا التصغيرِ ، فلا بُدَّ من إزالة اللبسِ ، ويظهر لي أَنَّ الأولىَ عَدَمُ الالتجاءِ إلى تصغيرِ الترخيمِ ، لتحقيقِ أَمْنِ اللبسِ ، ويعزُّزُ ذلك أَنَّهُ يَكادُ نَادِرَ الاستعمالِ في العربيَّةِ .

(١٩٤) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ٢١٩/٦ .

(١٩٥) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ٢٧١/١ .

(١٩٦) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ١٨١/٢ .

(١٩٧) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ٢٧٣/١ .

(١٩٨) انظر ابن عصفور ، الممتع في التصريف : ٦٠٩/٢ .

وانظر فيه التفصيل في هذين المذهبين .

(١١) النبر والتنغيم :

لعلَّ دورَ كليهما يقومُ على المتكلم في اللفظ والمخاطب في السماع ؛ لأنَّه لا أثرَ لهما في تحقيق أمن اللبس في العربيَّة كتابةً ؛ لأنَّ النبر يدور في فلك الضغط على مقطع أو صوت أكثر من غيره ليزداد وضوحه وجلأؤه في السمع أكثر من غيره من المقاطع أو الأصوات الأخرى في الكلمة . و يرى الدكتور إبراهيم أنيس (١٩٩) أنَّ نطق اللغة لا يبدو سليماً إلاَّ إذا روعي فيه موضع النبر .

والتنغيم يدور في فلك الصوت أو النغمة التي تميز التركيب اللغوي عن غيره ، و يبدو ذلك بيّناً في الجمل الاستفاحية والاستفهامية والتعجبية والمدحبة والذميمة ، وغيرها ، و يرى الدكتور تمام حسان أنَّه يقوم في كثير من التراكيب اللغوية في السماع مقام علامات الترقيم في الكتابة من حيث توضيح المعنى وتحديثه (٢٠٠) .

و يظهر لي أنَّ النبر لا أثر له في العربية من حيث تحقيق أمن اللبس ووضوح المعنى ، فلا يؤثّر الضغط على مقطع أو صوت ما في الكلمة في الدلالة اللغوية ، فلا تختلف دلالات الألفاظ أو صيغها إذا توافر فيها النبر ، فهي على خلاف الإنجليزية التي تتخذ النبر وسيلة للتفرقة بين الفعل والاسم ، و يبدو ذلك بيّناً فيما يلي :

Conduct, Contrast, perfect, present, subject, permit, contract, export, import, impose, desert, object.

فهي أفعالٌ إذا كان موضعُ النبر المقطع الثاني ، وأسماءٌ إذا كان موضعُ المقطع الأوّل .

وقد يُستعان بالنبر في تحقيق غرض ما أو توكيده أو التنبيه عليه إذا توافر في كلمة من التركيب اللغوي ، فالضغط على كلّ كلمة من التركيب اللغوي الآتي :

قرأت القصّة أمس ، قد يُحقّق معنى ما في نفس المتكلم من حيث الشك في وقوعها . و يرى الدكتور تمام حسان أنَّه يمكن الاعتماد عليه في معنى الجملة ، كما في : اذْكُرِ اللهَ ، واذْكُرِي اللهَ ، اللذين يُستخلص من التقاء الساكنين فيهما بكسر الراء في الأولى ، وحذف الياء في الثانية ، فيلتبس فيهما خطاب المذكر بخطاب المؤنث ، فالضغط يكون على همزة الوصل في

(١٩٩) انظر د . إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، القاهرة — مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى : ١٧٠ .

(٢٠٠) انظر د . تمام حسان ، اللغة العربية ، معناها ومبناها : ٢٢٦ .

الجملة الأولى ، وعلى الكاف في الكلمة الثانية ليدل على طول الياء ، فيتحقق أمن اللبس عنده (٢٠١) .

أمّا التنغيمُ فله دورٌ بَيِّنٌ في التعبير عمّا في نفس المتكلم في التراكيب اللغوية المختلفة ، إذ يستطيع السامعُ أن ينتهي إلى مراد المتكلم اعتماداً عليه ، وتبدو هذه المسألة بيّنة فيما يطالع السامع من تنغيمات المُذيعين الذين يصفون ما يجري في كثير من مباريات كرة القدم وغيرها ، أو الذين يتحدّثون عن زيارة حاكمٍ أو رئيسٍ بلدٍ ما ، أو الذين يُوردون أخبار انتصارات الجيوش أو هزائمها . وتبدو أيضاً في التراكيب اللغوية المتعددة التي يلجأ إليها مَنْ يصفُ أمراً سيئاً ، أو يروي قصّة مؤلمة ، أو يُؤنّي به إلى المحكمة مُتّهماً أو شاهداً من حيث الصدق أو عدوّته ، ويستطيع القضاة أو غيرهم اتّخاذ تراكيبه اللغوية المتعددة التي تتخلّلها التنغيمات المختلفة — دليلاً على صدقه أو كذبه زيادة على أسارير وجهه وغيرها ، ولعلّ هذه المسألة تبدو بيّنة فيمن يُتهم بالغش في الاختبارات المدرسية ، إذ يلجأ إلى تنغيمات متعددة لإثبات خلاف ذلك .

ويبدو التنغيم بيّناً وجلياً أيضاً في تلك التراكيب اللغوية المختصرة في النفي والتعجب وغيرهما ، نحو: لا ، نعم ، يا سلام ، يا له ، لبيك ، دونك ، عليك ، يا ليت ، وغيرها ، وتلك التي يُرادُ فيها التوكيد على صفةٍ ما ، كما في قولنا ، بلادٌ بعيدة . ورجلٌ طويلٌ ، والعصفورُ في السماء ، أو فوقَ الشجرة ، وفلان (رايح جاي ، ونازلٌ طالع) وغيرها .

ويُستعانُ به في تحديد أنواع التراكيب اللغوية من حيثُ التعجبُ أو التأثّرُ أو الإخبارُ أو الاستخبارُ إذا لم توجد أداة استفهام ، أو المعنى البلاغي في التراكيب اللغوية من حيث النفي أو الإقرار أو غيرها ، وتبدو هذه المسألة بيّنة في الجملة التالية : قرأ الطالب الدرس ، فهي بنغمة هابطة إخبارية ، وبنغمة صاعدة استفهامية ، وبنغمة أكثر صعوداً تعجبية .

وقد يُستعان به أيضا في تمييز الفروق الدلالية (٢٠٢) في التركيب اللغوي كما في قولنا :
تريد عنباً أم موزاً ، الذي يمكن أن يقال بنغمة يَفْهَمُ منها السامع أنه لا يوجد سوى هذين
النوعين ، وبنغمة يَفْهَمُ منها أنهما مثالان زيادةً على أمثلة أخرى .

(١٢) الألغاز والأحاجي :

التركيب اللغوي العربي يترأى للقارئ أو السامع معناه ومرادؤه يُسرّ وسهولة ؛ لأنَّ
كثيراً من القرائن كما مرَّ تُسهِمُ في إبعاده عن اللبس والغموض ، أو الحَزْر والتخمين ؛ لأنَّ
اللغة المُلفزة التي يقوم فهم معناها على التخمينات التي لا يَتَقَنُّها كلُّ الناس — لا تَصْلُحُ
أن تكون وسيلةً للتفاهم أو التخاطب ، وهي مسألة تجعل الناطقين بها يلجأون إلى الاستعانة
بلغةٍ أخرى ، أو استبدال أخرى بها . ولسنا ننكر أنَّ في العربية ألغازاً وأحاجي يَعتَمِدُ فهم
مرادها على الحَزْر والتخمين ، ولعلَّ ما يُعزِّز أنَّ العربية بتراكيبها المختلفة تنفر منها أنَّها
أُفْرِدَتْ بتصانيف خاصّة ، ولستُ أستبعد كونها من صنْع هواتها ومريديها ، يعزِّز ذلك أنَّ
معظمها غير منسوبة إلى قائلها .

ولقد رأيتُ أنَّ أُحْتِمَ هذا البحث بما يُعدُّ من مواضع اللبس المقصودة في العربية ؛ لأنَّ
معناه يعتمد على الحَزْر والتخمين على الرغم من أنَّ العربية ليس من سماتها الإلغاز
والإلباس . ولعلَّ أهمَّ ما تقوم عليه هذه الأحاجي والألغاز في إخفاء الحقيقة والمعنى المراد ما
يلي :

(١) عَدَمُ الالتزام بالرسم الإملائي الاصطلاحي السائد :

لهذه المسألة دورٌ بيِّنٌ في إخفاء الحقيقة والإلباس ؛ لأنَّ للرسم الاصطلاحي السائد أثراً
رئيساً في وضوح المعنى وجلالته ، فبعض الألغاز تطالُّنا مرسومةً بالخط العروضي الذي يدور

(٢٠٢) انظر: د. فاطمة الخليفة، مجلة كلية التربية الأساسية، الموسم الثقافي، ١٩٨٥-١٩٨٦م، محاضرة، التنعيم في لهجة البدو، الكويت ١٩٨٧م: ٥٣٩-.

وانظر فيها أفاط التنعيم في لهجة البدو: ٥٥١-.

في فلك التفعيلات التي تَعْتَمِدُ على المقاطع الصوتية ، وهذا الرسم يُحِيلُ المعنى وَيَلْبِسُهُ إنْ حِيلَ النصُّ على ظاهره ، ومن ذلك قوله (٢٠٣) :

بالغرامُ الذي يُذِيبُ بلاها رَّبُّها ذا دعاء صِبِّ كَثِيبا
(بالغرام) رُيِّمَتْ بحذف الياء لالتقاء الساكنين ، لأنَّ الرسم الاصطلاحي هو: بي
الغرامُ ، فَحُذِفَتْ ياء المتكلم لالتقاء الساكنين . وفي رسم (رَبُّها) إلغاز أيضاً ؛ لأنَّ رسمها
الاصطلاحي هو: ربي هذا ، على أنَّ فيها حذف المضاف إليه ياء المتكلم .
وقوله (٢٠٤) :

لقد طاف عبد الله بالبيتِ سبعةً فسل عن عبيد الله ثمَّ أبا بكرٍ
(عبد الله) رسمت بخطَّ عروضي ؛ لأنَّ الرسم الاصطلاحي هو: عبد الله ، فَحُذِفَتْ الألفُ
لفظاً لالتقاء الساكنين . وفي رسم (سَلْ عن) إلغاز ؛ لأنَّ الرسم الاصطلاحي هو: سل عن
(من السلعة ، وهي سرعة المشي) .
وقوله (٢٠٥) :

لابنَ عفراءٍ في تميم كما تدري بيوتاً فيها الوجوه الحسانا
(لابن) رُيِّمَتْ بخطَّ عروضي ؛ لأنَّ رسمها الاصطلاحي هو: لِ ابن ، على أنَّ (لِ) فعلٌ
أمرٌ من الولاية و(ابن) منادى مضاف ، و(الوجه) نُصِبَ بفعل الولاية .
وتطالعنا إلغازُ أخرى وَصِلَتْ أواخرُ كلماتٍ فيها بأوائل كلماتٍ مجاورةٍ لها ، فخالفت
بذلك الرسم الإملائي الاصطلاحي ، ولذلك اختفى المعنى الصحيح ، ومن ذلك
قوله (٢٠٦) :

لولا مقالي سعيدي لائم دنفا لما تشبَّث بي إذ قال سلمانا

(٢٠٣) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٦٩ .

(٢٠٤) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٨٥ .

(٢٠٥) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٣٦٦ ، وانظر شاهداً آخر في الصفحة : ١٣٦ .

(٢٠٦) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٣٦٩ .

رَسْمُ (لولا مقالي) الاصطلاحي هو: لَوْلَا مَ قَالِي سَعِيدٌ ، على أَنَّ (لأنَّ) فاعِلُ (لَمْ) ،
وَرَسْمُ (سلمانا) هو: سَلَمَ مَانَ ، أي: سل هل كَذَبَ ؟
وقوله (٢٠٧):

وتسري من همومك نحو هنيء وإن شَطَّ المزارُ بك القلوصِ
رَسْمُ (بك القلوصِ) الاصطلاحي هو: بكالقلوصِ ، أي: بمثل القلوصِ وقوله (٢٠٨):

إذا رأيتَ بني عبسٍ فإنهم الـ قومٌ فما لهم في الجودِ مقياسا
رَسْمُ (مقياسا) الاصطلاحي هو: مَقَّ يَاساً ، على أَنَّ (مَقَّ) أمرٌ مَقِّقٌ ، و (ياسا) منصوب
على المصدر على أَنَّ فيه حذف الهمزة تخفيفاً .

وتُطالِئنا أَلْغَاؤُ ثَالِثَةٌ اختيرَ فيها الرسمُ الخاطيءُ لِيَحْتَفِيَ المعنى ، وَيَعُسَّرَ الاهتداءُ إِلَيْهِ ،
ومن ذلك قوله (٢٠٩):

وبي زفرائِ مِنْ هَوَاكِ وَلَوْعَةٍ أَحَسُّ على الأحشاءِ منها توهجُ
رَسْمُ (على) الصحيح هو (علا) ، لِأَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ ، و (الأحشاء) مفعوله ، على أَنَّ (أَحَسُّ)
معلّقٌ عن العمل .
وقوله (٢١٠):

أراميةً بك الفلواتِ قصداً إلى مَنْ في خزائِنِه الكنوزا
رَسْمُ (أراميةً) الصحيح هو: أَرَى مِثَّةً ؛ لِأَنَّ (أرى) فعلٌ مَاضٍ ، ورَسْمُ (بك الفلواتِ)
هو: بِكَالْفَلَوَاتِ .

(٢٠٧) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٢٦٣ .

(٢٠٨) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٢٣٩ .

وانظر شواهد أخرى في الصفحات: ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٩ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٨٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٢٥ ، ٢٣٣ ،

٢٤٠ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢ .

(٢٠٩) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ١٣١ ، وانظر: ٩٦ ، ٢٠٦ .

(٢١٠) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٢٢٥ .

(٢) مماثلة رسم بعض الألفاظ الإملائي :

لعلّ لهذه المماثلة أثراً بيّناً في أخفاء المعنى والباسه ، ومن ذلك قوله (٢١١)

كساني أبي بكرٍ قميصان أخلقا وأيّ سخيّف يلبس الدهر ما كسا

لفظة (كساني) مُكوّنة من كاف التشبيه واسم الفاعل (ساني) ، وهي مُلبّسةٌ بالفعل ومفعوله ياء المتكلم (كساني) . وكذلك (ما كسا) مُكوّنة من الفعل الماضي (ما كَسَ) وألف الإطلاق ، وهي مُلبّسةٌ بالفعل (كسا) المسبوق بـ (ما) النافية ، وتقدير الكلام : قميصان أخلقا كساني أبي بكرٍ ، وأيّ سخيّف يصحّب الدهر ما كَسَ ؟ وقوله (٢١٢) :

أنا عبيد الله في أرض قومنا ولم يأتنا ذاك الكذوب الموبّخا

لفظة (أنا) تثنية (أنا) ، على أنّ النون حُذِفَتْ للإضافة ، وهي تلتبسُ بالفعل الماضي الذي نصّب ضمير المتكلمين : وقوله (٢١٣) :

من أبا قاسمٍ وأمّ أباه ولزیداً ومن أباه الجهولا

(من) أمرٌ من المبين في الموضعين ، وهي بمعنى (اكذب) ، أي : اكذب يا أبا قاسم ، و (زيدا) منصوب بـ (ل) فعل الأمر من الولاية . وقوله (٢١٤) :

حدّثوني أنّ زيداً باكياً قائلٌ : في حبّ هندی تُسَعَفِ

(أنّ) مصدر الفعل (أنّ يَنّ) ، وهو يلتبسُ رسماً بـ (أنّ) الحرف الناسخ ، و (في) فعلٌ أمرٌ

(٢١١) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٢٤٩ .

(٢١٢) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٤٨ .

(٢١٣) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٣١٦ .

(٢١٤) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٣٠١ .

مِنْ (وَقَى) ، و (حُبَّ) فعلٌ أيضا ، و (هِنْ) أمرٌ مِنْ (وَهْنٌ يَهْنُ) ، و (دِنْ) أمرٌ مِنْ (دَانٌ يَدِينُ) .

وقوله (٢١٥) :

نحن مِنَّا الملوكُ في سالفِ الدهـ ر قديما ونحن مِنَّا الوليدا
(مِنَّا) بمعنى (كذبنا) ، وهو يلتبس بـ (مِنْ) الخافضة ومخفوضها ضمير المتكلمين المتصل .
(٣) الحذف :

للحذف الذي لا دليل عليه في التركيب اللغوي الخاص بالشاهد المُلغزِ دورٌ بيِّنٌ أيضا في إخفاء المعنى المراد والباسه ، ومن ذلك قوله (٢١٦) :

أُلبِستُ ثوبٌ وكان البردُ آلمني فَرَدَّ روعي بعدَ الهلكِ جلبابا
(ثوبٌ) اسم رجل ، وهو منادى مرخَّم من (ثوبان) ، وفي الكلام حذفُ حرفِ النداءِ . وهو يُوهَّمُ بأنَّه ينبغي أن يكون منصوباً على أنه مفعول ثانٍ لـ (ألبَسَ) ، ولعلَّ ذلك يعود إلى حذف حرف النداء والترخيم .
وقوله (٢١٧) :

وقَدْ رَحَلُوا واستَحَلُّوا لنا بِعادا بلا سببٍ واظَّراحُ
ظاهرُ (واظَّراحُ) أنه معطوفٌ على (سَبَبٍ) ، ولكنَّ المعنى على أَنَّ (وَضَّ) فعلٌ أمرٌ ، و (راحوا) فعلٌ ماضٍ حُذِفَتْ منه واو الجماعة للضرورة الشعرية ، أي : عَجَل بالتوطية لألحقَهُم فقد راحوا .
وقوله (٢١٨) :

إِنَّ مُسْتَهْتَرٌ بحبِّك قلبي فاهجريني فما بقي لك حظٌ

(٢١٥) انظر الفارقي ، لإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٦٤ .

وانظر شواهد أخرى في الصفحات : ١٠٢ ، ١٧٢ ، ١٧٩ ، ١٨٥ ، ١٩٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢٢٤ .

(٢١٦) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٩٦ .

(٢١٧) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٤٦ .

(٢١٨) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٢٦٨ .

ظاهرُ الكلام يدلُّ على فسادِ المعنى واستحالته ، وفسادِ الضبط ، لأنَّ اسمَ الحرفِ الناسخِ منصوب ، فالعنى على أنَّه ليس مُسْتَهْتَرًا بحَبِّها ، فتكونُ (إنَّ) نافية بمعنى (ما) ، والنونُ الثانيةُ التي أُدْغِمَتْ فيها نونُ (إنَّ) بَقِيَّةُ الضميرِ (أنا) بعد حذفِ الهمزة والألف .

وبعدُ فَيَتَضَحُّ مِمَّا مَرَّ مِنْ مواضعِ اللبسِ المختلفةِ التي وصلتْ إليها يدي ووسائلِ تحقيقِ أمنِ لابسها — أنَّ العربيةَ لغةُ التفاهمِ والتخاطبِ على الرغمِ من أنَّ هذه المواضعَ تشهدُ بأنَّ في العربيةِ إلباساً يجعلُ المرادَ من التركيبِ اللغوي غيرَ بَيِّنٍ ، لأنَّه قد يَخْضَعُ أحياناً للاحتمالات والافتراضات كما في : سائل ، وجائر ومختار ، وغيرها .

وَيَتَبَيَّنُ لنا أيضاً أنَّ هذه المواضعَ المُلبَّسةَ منها ما يعودُ لَبْسُهُ إلى الماثلة في الرسمِ الإيملائي ، كما في عَمَر وعَمْرُو ، ومئة ومنه ، وأولئك وإليك ، وغير ذلك من المسائل المختلفة المبسوطة في هذا البحث ، التي لجأ النحويون إلى تحقيقِ أمنِ لَبْسِها بالمغايرة في الرسم على الرغمِ من أنَّنا لا نوافِقُهُمْ في كثيرٍ منها .

ومنها ما يعودُ لَبْسُهُ إلى عدم الالتزام بالرتبة الأصلية لبعض المسائل في التركيب اللغوي ، ويبدو ذلك بَيِّنًا فيما يُطَالَعُنا من شواهدٍ ملغزةٍ لما فيه من التقديم والتأخير والفصل بين العايل والمعمول . وَمِمَّا يَجِبُ فيه المحافظةُ على رُبُوبِيَّةِ الأصلية لئلاَّ يَلْبَسَ المعنى ويَخْضَعُ التركيب اللغوي للاحتمالات والافتراضات — ما اختلفت فيه قرينة الضبط الإعرابي وغيرها من القرائن ، نحو: ضَرَبَ موسى عيسى ، وضَرَبَتْ سلمى ليل . والقولُ نفسه فيما استوى فيه المبتدأ والخبر تعريفاً وتنكيراً ، نحو: أخي صديقي ، وأفضلُ منك أَفْضَلُ مني ، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي يُمكنُ تحقيقُ أمنِ اللبس فيها بالالتزام بالرتبة الأصلية .

ومنها ما يعودُ إلى البناء الصرفي الذي قد يستوي فيه بعضُ الأسماء كما في أسماء المكان والزمان ، واسمي المرة والمصدر المختوم بتاء التأنيث ، واسم الهيئة والمصدر المختوم بتاء التأنيث ، وأسماء الفاعلين والمفعولين التي من باب : مُخْتَارٌ ومُكْتَالٌ ، ومُضَارٌّ ، وأسماء الفاعلين التي من باب : سائل وسائل (من فعل غير مهموز الفاء) ، والمصادر التي من باب حاقَّةٌ وظامَّةٌ ، والمصادر والتي من باب : المجلود والمعقول والمُجَرَّبُ ، وأسماء الفاعلين التي

من باب : مُسَهَّب ، ومُفْلَج ، والأفعال المبنيّة للفاعل التي من باب : جُنَّ وسُلَّ ، والأفعال المبنيّة للمفعول التي من باب : خُفْتُ وُبُعْتُ وَعِقْتُ ، وغير ذلك من المسائل الصرفيّة المنثورة في هذا البحث ، ولسنا نُثَكِّرُ أَنَّ للبناء الصرفي دوراً رئيساً في تحقيق أمن اللبس وإيضاح المعنى في الأبنية الصرفية المختلفة على الرغم من تلك المسائل التي لا بد من قرائن أخرى لتحقيق أمن لبسها .

ومنها ما يعودُ إلى عدم ظهور الحركة الإعرابية كما في : ضَرَبَ عيس موسى ، وكان عيسى موسى ، فلا بُدَّ من قرينة الرتبة في هذين المثالين المصنوعين وأضرابهما . ولسنا نُثَكِّرُ أَنَّ كثيراً من التراكيب اللغوية يَصِلُ مرادها إلى السامعين على الرغم من إهمال الضبط الإعرابي ، أو الضبط الخاطيء ، ويعزُّز ذلك أَنَّ خطباء المساجد تكثرُ زلاً تُهم النحويّة ويكثرُ إهمالُهم للضبط الإعرابي ، من غير اختفاء المعنى أو التباسه في كثير من المواضع . ولسنا نُثَكِّرُ بذلك الدور الرئيس للضبط الإعرابي ، أو ندعو إلى إهماله والالتجاء إلى تسكين أواخر الكلم كما يَفْعَلُ بعض الخاصّة والعامة ؛ لأنَّ في العربية مسائل لا يتحقق أمن لبسها إلّا به ، ومن ذلك المنصوب على الاختصاص والتحذير ، والنكرة المقصودة أو غير المقصودة في باب النداء ، والمفعول معه والمعطوف وغير ذلك من المسائل المختلفة التي يخضع معناها لسلطان الضبط الإعرابي .

ومنها ما يعود إلى الوقف والابتداء الخاطئين ؛ لأنَّهما يُفْسِدَانِ المعنى ، ويبدو ذلك بيّناً في مواضع الوقف والابتداء الخاطئة في القرآن الكريم .

ومنها ما يعودُ إلى الإدغام وفكّه ، ويبدو ذلك واضحاً فيما لو ادَّغَم لالتبس بغيره من الأبنية كما في إدغام ما كان من باب جموع التكسير (فعل ، وفعل) ، فيلتبس ما كان من هذا الباب بالمفرد ، وغير ذلك من المسائل المنثورة في هذا البحث ، فلا بُدَّ من تحقيق أمن اللبس فيها بفك الإدغام .

ومنها ما يعودُ إلى حذف الساكنِ الأولِ فيما التقى فيه ساكنان كما في قولنا : جاء مُهَنَّدِسُو المشروع ، فَجَمْعُ التصحيح في هذا المثال المصنوع يَلْتَبِسُ في اللفظ بالمفرد ، فلا بُدَّ من إباحة المدِّ لتحقيقِ أَمْنِ اللبس في هذا التركيب اللغوي .

ومنها أنَّ الضميرَ قد يعودُ إلى غير مَنْ هو له في بعض التراكيب اللغوية ، كما في قولنا : زيدٌ عمروٌ ضاربُهُ ، فلا بُدَّ من إظهارِ الضميرِ إذا أُريدَ إسنادُ الضربِ إلى زيدٍ ، وغير ذلك من المسائل المختلفة المنشورة في هذا البحث .

ومنها ما يعودُ إلى ما حُذِفَ مِنَ التركيبِ اللغوي من غير دليل ، فلا يُحذفُ منه شيءٌ إلاَّ إذا توافَرَ الدليلُ ، ليتحقَّقَ أَمْنُ اللبس ، ولئلاَّ يخضعَ المعنى للافتراضات والتخمينات .

ومنها ما يعودُ إلى ما صُنِعَ ليكونَ مِنْ بابِ الألفاظ والأحاجي ، التي تقوم على الحَزَرِ والتخمين ؛ لأنَّ التركيب اللغوي في هذه الألفاظ والأحاجي يَكْثُرُ فيه الحذفُ والتقديمُ والتأخيرُ والفصلُ بين العاملِ والمعمولِ ، والمماثلةُ في الرسمِ الإملائي .

وبعدُ فأرجو أن يكونَ هذا البَحْثُ كامِلاً متكامِلاً ، قد أزال ما عُلِقَ بِمسألةِ أَمْنِ اللبس ومواضعه في العربية وتحقيقِ أَمْنِ لبسها من غبارِ الإهمال والتناسي ، وعزَّزَ أنَّ تحقيقِ أَمْنِ اللبس في التركيب اللغويِّ العربيِّ الغايةُ القُصوى ، والهدفُ الرئيس لِكُلِّ القرائن المختلفة .

والله أَسْأَلُ أَنْ يَوْفِّقَنَا عَالِمِينَ وَمُتَعَلِّمِينَ ، والمَغْفِرَةَ إِنَّ زَلَلْتُ ، وجزيلَ الثوابِ إِنْ أَصَبْتُ ، وهو خيرُ ناصرٍ ومُعِينٍ .